

قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية
المسجلة بالبورصة المصرية وفق آلية مخصص
خسائر القروض LLPS: دراسة تجريبية متعددة
المستويات التحليلية

د/ طارق إبراهيم سعادة^١
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك التجارية الأربعة عشر المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٠م ويهدف البحث بصورة رئيسية إلى صياغة واختبار نموذج لقياس وتقييم تلك الممارسات ، وذلك من خلال منهجية تشتمل على الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي ، حيث تم توظيف الاستقراء لأشتقاق فروض البحث ، بينما تناول الاستنباط اختبار تلك الفروض ، وقد اعتمد البحث على النموذج الأكثر قبولاً في هذا المجال وهو نموذج ثنائي الخطوة ، حيث تهدف الخطوة الأولى إلى تحديد التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض من خلال بواقي دالة الانحدار لتأثير معدل القروض غير المحصلة ، ومعدل التغير في القروض غير المحصلة ومعدل التغير في القروض كمستغير تابع. وينتج عن تلك الخطوة القياس الكمي للتقديرات الاختيارية.

وتشتمل الخطوة الثانية على تناول تأثير ستة من المتغيرات المستقلة سابقة التحديد في التقديرات الاختيارية ، والتي تتمثل في: معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع ، ومعدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول ، ومعدل الأرباح قبل الضرائب ، ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول ، وحجم البنك ، ومعدل العائد على الأصول ، ومعدل إجمالي الالتزامات إلى حق الملكية.

وقد انتهى البحث إلى عدم تواجد ممارسات إدارة الربح على مستوى التحليل القطاعي ، بينما تواجدت ممارسات إدارة الربح في تسعة بنوك من البنوك الأربعة عشر محل التحليل وذلك على مستوى التحليل الفردي .

E.mail: Tarek_saadah@yahoo.com¹

وقد تم اختبار سلامة تصنيف تلك البنوك بين بنوك خالية من الممارسات وبنوك تتواجد بها تلك الممارسات من خلال نموذجين للتمايز ، حيث اعتمد النموذج الأول منهما على تحليل التمايز الخطي المتعدد وتوافرت قدرة تمييزية لهذا النموذج قدرت بـ ٩٩.٦% ، واعتمد النموذج الثاني على تحليل التمايز اللوغاريتمي وتوافرت قدرة تمييزية لهذا النموذج قدرت بـ ٩٠.٣% ، وبما يؤيد سلامة التصنيف المتوصل إليه ، ومع تحديد المتغيرات الأكثر تمييزاً بين فئة البنوك التي يتواجد بها ممارسات إدارة الربح والبنوك الخالية من تلك الممارسات. وقد تحددت تلك المتغيرات في: حجم البنك ، ومعدل القروض غير المحصلة ، ومعدل التغير في القروض غير المحصلة.

وقد أوصى الباحث بالمزيد من التوجه نحو الدراسات في مجال دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح في المؤسسات المالية ؛ وبخاصة الدراسات المقارنة منها ؛ سواء على مستوى المقارنة بين النماذج ، أو المقارنة بين المؤسسات المالية المقيدة بالبورصة وغير المقيدة بها.

ويطرح البحث العديد من الآفاق البحثية المستقبلية ذات الصلة ، ومنها تأثير ممارسات إدارة الربح في المؤسسات المالية على قيمتها السوقية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح ، تمهيد الدخل ، مخصص خسائر القروض ، النموذج ثنائي الخطوة.

Measuring and Evaluating Earnings Management Practices on the Commercial Banks Listed on the Egyptian Exchange According to the Loans Loss Provisions (LLPs): An Analytical Multi-Level Empirical Study

Abstract

This research addresses Measurement and evaluation of earnings management in the fourteen Egyptian banks listed in the Egyptian exchange over the period 2007–2020. The main objective of this research is to formulate and test a model for measurement and evaluation of earnings management in these banks.

The Methodology of this research includes both inductive approach and deductive approach. Whereas the inductive approach is used to formulate and develop the hypotheses and the deductive approach is used to test these hypotheses. The research relied on the most acceptable model in this field, which is a two-step “Binary” model.

The first step aims to determine discretionary estimations which are included in loans loss provision throughout the residual of regression function for the effects of three variables on loan loss provision. These three variables are specified in non-performing loan rate, change of non-performing loan rate and loans change rate. This step ends with formulating discretionary estimations for the loans loss provision.

Whereas the second step includes the effect of six pre-determined variables on discretionary estimations. These variables are as follows: Loans to the deposits rate, owners’ equity to the total assets rate, earnings before tax and provisions to total assets rate, Bank size, return on assets rate, and liabilities to the owners’ equity rate.

The main findings of this research are the absence of earnings management on the level of sectorial analysis. In contrast, the earnings management existed in nine banks out from the fourteen.

The testing of classification fitting has been relied on two models of discriminant analysis. Whereas the first one is a multivariate linear discriminant analysis with a discriminant power of 99.6%. Whereas the second is multivariate logistic discriminant analysis with a discriminant power of 90.3%, as well as identifying the most influential variables in classifying the banks into two groups, the first of which is free from earnings management, and the second is proven to manage earnings. These variables are: bank size, non-performing loans, and change in a non-performing loan rate.

The researcher recommended that more studies in the field of investigating earnings management practices in the financial institutions should be conducted, in particular, comparative studies; whether at the level of comparing models, or a comparison between financial institutions listed on the stock exchange and non-listed with it.

The research raises many related future research prospects, including the impact of earnings management practices on the market value of the financial institutions.

Keywords: Earnings Management, Income Smoothing, Loans Loss Provisions (LLPs), Two-Step Model (Binary-Step Model).

١ - مقدمة

شهدت ممارسات إدارة الربح العديد من البحوث سواء التنظيرية أو التجريبية وذلك منذ أواخر ستينيات القرن الماضي وحتى القرن الحادي والعشرين. إذ شهد عقد الستينيات والسبعينيات اهتماماً بتناول ممارسات تهديد الدخل (Copeland and Beidleman, 1973; Barefield and Comiskey, 1972; Licastro, 1968) ، وتم استكمال تلك الجهود البحثية خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من خلال دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح (Healy, 1985, Jones, 1995; Dechow and Dichev, 1991) ، وقد كانت دراسة وتحليل ممارسات التهديد سابقة لتناول ممارسات إدارة الربح ، وربما كان ذلك راجعاً للنقلة النوعية التي شهدتها المعايير المحاسبية خلال فترة التسعينيات ومطلع الألفية ، حيث سمحت المعايير المحاسبية بطرح المزيد من البدائل المحاسبية وخاصةً في مرحلة الاعتراف، إذ سمحت بمنح المديرين المزيد من حرية التصرف وأطلاق العنان لتوظيف تلك المساحة من الحرية لتحقيق أهدافهم سواء للحفاظ على مكتسباتهم الذاتية ، أو للحفاظ على أسعار الأسهم ، أو كآلية لإدارة المخاطر ذات الصلة برأس المال ، أو لأرسال رسائل ضمنية مطمئنة لحملة الأسهم (Dechow and Dichev, 2002, Dechow et al., 2010) .

ومع تلك الكثافة في مجال دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح في القطاعات غير المالية ، لم يكن الأمر بنفس الكثافة البحثية في مجال المؤسسات المالية بصفة عامة ، والبنوك على وجه الخصوص (Beaver and Engel, 1996; Kanagaretnam, 2004; Anandarajan, 2007). إذ أنه ومن المعتاد بحثياً استبعاد المؤسسات المالية عند تناول ممارسات إدارة الربح (Peasnell et al., 2000). نظراً لخصائصها المالية المتفردة ، وتنظيماتها المهنية الأكثر تعقيداً مقارنة بالقطاعات الصناعية.

ويمثل القطاع البنكي أهمية كبرى في مختلف الاقتصاديات على اختلاف مستوى تقدمها وتباين معدلات النمو بها ، حيث أن البنوك هي أكبر متلقي الأموال وأضخم مصدر لها. وبالتالي تعد السلامة المالية لتلك البنوك من العوامل الأساسية للاستقرار ، ليس للقطاع البنكي فقط ، ولكن لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، وليس ذلك فحسب ؛ بل يمتد ذلك ليشمل الاقتصاد العالمي (Cheng et al., 2011).

ويعد خلو القوائم المالية للبنوك من كافة صور الممارسات المحرفة لواقع الحال وحقيقة الأمور من أهم مؤشرات السلامة المالية لتلك القوائم ، وخاصةً ممارسات إدارة الربح، حيث انتشرت تلك الممارسات في البنوك بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ؛ وذلك نتيجة لتأثير القيود التنظيمية الصارمة المفروضة على هذا القطاع الحيوي (Healy and Wahlen, 1999; Cheng et al., 2011) ، وبخاصة قيود كفاية رأس المال ومنح الائتمان ، بالإضافة للدوافع المشجعة الأخرى المتمثلة في حوافز المديرين الضخمة ذات الصلة بأرباح البنوك (Kanagaretnam, 2004). وتمثل هذه الدوافع مبررات قوية لممارسات إدارة الربح في تلك البنوك.

ويضاف إلى ذلك التوجه نحو المزيد من الممارسات بالبنوك المقيدة بالبورصة مقارنة بالبنوك غير المقيدة (Burgstahlel and Dichev, 1997; Beaver and Engel, 1996) ، وكذلك المزيد من الممارسات في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك التابعة للمال العام ، وذلك للقيود المشددة في البنوك التابعة للمال العام ، وضعف دوافع إدارة الربح لدى المديرين بتلك البنوك (Anandarajan et al, 2007) .

وقد أتخذت تلك الممارسات من مخصص خسائر القروض آلية رئيسية للتنفيذ ، وذلك لكونه نقطة التمرکز الرئيسية للمحاسبة وفق أساس الاستحقاق في البنوك ، وكذلك أيضاً لمساحة الحرية الكبيرة المتوافرة للمديرين عند تقديره (Wahlen, 1999; Kanagaretnam, 2004; Anandarajan et al, 2007).

ولم تقف تلك الممارسات عند حدود شريحة محددة من الدول ، ولكنها امتدت لتشمل البنوك في مختلف الاقتصاديات ، وبغض النظر عن مستوى تقدمها. وقد أظهرت العديد من البحوث التجريبية تلك الممارسات إلى الحد الذي يمكن معه توصيف تلك الممارسات بالظاهرة البحثية الجديدة بالدراسة والتحليل (Kanagaretnam et al., 2004; Anandarajan et al., 2007; Desta, 2017) .

ومع تزايد التيار البحثي الذي أثبت تواجد تلك الممارسات من خلال توظيف آلية مخصص خسائر القروض ، يوجد تيار بحثي آخر أقل وتيرة لم يستدل على توافر تلك الممارسات بالاعتماد على نفس الآلية (Beatty et al., 1995; Ahmed et al., 1999) . ولذلك تحتاج الظاهرة البحثية إلى المزيد من الدراسة والتحليل ، وخاصة في البيئات البنكية العربية ؛ حيث لم تكن الجهود البحثية العربية على وجه العموم ، والمصرية على وجه الخصوص مسايرة لتلك التوجهات (Elleuch and Taktak, 2015; Abu-serdaneh, 2018) ، وذلك في إطار المسح التطويري الموسع الذي قام به الباحث.، وفي حدود علمه.

وقد شملت آلية مخصصات خسائر القروض نموذجين أساسيين (Kanagaretnam et al., 2004) ؛ النموذج الأول منهما يطلق عليه نموذج التقديرات الكلية ، والنموذج الثاني التقديرات الاختيارية. إذ يقوم النموذج الأول على عدم الفصل بين التقديرات غير الاختيارية والتقديرات الاختيارية كمكونات رئيسية لمخصص خسائر القروض ، في حين يقوم النموذج الثاني على الفصل بين نوعي التقديرات.

ويعد النموذج الثاني ذات قبول بحثي موسع ، حيث اعتادت البحوث التجريبية أن تطلق عليه نموذج ثنائي الخطوة -Two Step Model (e.g., Desta, 2017; Alhadab and Al-own; 2017; Abbas, 2018).

ويتناول هذا البحث قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك الأربعة عشر المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٠م. باستخدام تطبيق نموذج ثنائي الخطوة . ويعد ذلك التناول مدفوعاً بالعديد من الدوافع البحثية ؛ والتي من أهمها ندرة البحوث العربية عموماً والمصرية خاصة ، والتي تناولت قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في المؤسسات المالية على وجه العموم والبنوك على وجه الخصوص ، وكذلك غياب الجهود البحثية في مجال دراسة وتحليل تلك الممارسات في

البنوك كوحدات فردية . ويضاف لذلك الجدل البحثي حول مدى قدرة آلية مخصص القروض في الكشف عن تلك الممارسات في إطار منهجي يتضمن القياس والتقييم ولا يتوقف عند حدود القياس فقط .

وقد توصل البحث فيما يتعلق بالقياس إلى عدم تواجد ممارسات إدارة الربح على مستوى التحليل القطاعي للبنوك محل التحليل ، وذلك لغياب تلك الممارسات في البنوك كبيرة الحجم ذات الوزن النسبي الكبير وبصورة انعكست في التحليل القطاعي . ويتسق البحث في ذلك مع العديد من الدراسات التجريبية التي لم يتوافر لها الدليل التطبيقي على تواجد ممارسات إدارة الربح على مستوى التحليل الكلي للقطاع البنكي ، والتي من بينها على سبيل المثال (Beatty et al., 1995; Ahmed et al.,1999; Abu-serdaneh, 2018) ، بينما تواجدت تلك الممارسات في تسع من البنوك الأربعة عشر عند استكشاف تلك الممارسات على المستوى الفردي.

وتعد هذه النتيجة متسقة بين التحليلين القطاعي والفردي ؛ وذلك لأن جميع البنوك كبيرة الحجم قد توافر الدليل على خلوها من ممارسات إدارة الربح ، بينما ظهرت الممارسات بكثافة في البنوك المتوسطة والصغيرة ، ومع ملاحظة وجود بنكين من أصل ثلاثة بنوك إسلامية ضمن البنوك التسعة التي تواجدت بها ممارسات إدارة ربح.

وقد ظهرت ثلاثة متغيرات بوصفها الأكثر تمييزاً بين البنوك وفق منظور ممارسات إدارة الربح وهي: حجم البنك ، ومعدل القروض غير المحصلة ، ومعدل التغير في القروض غير المحصلة . بينما لم تحوز مؤشرات الربحية على مراتب متقدمة في التمييز . ويمكن تفسير ذلك بمرکز الربحية الجيد للبنوك على المستوى الفردي ، وهي تلك الربحية التي تتجاوز المتوسطات العالمية بصورة ملحوظة.، وبالتالي ونظراً لاتساق مؤشرات الربحية بين البنوك محل التحليل ؛ فإنها لم تكن مؤثرة بصورة جوهرية في التمييز .

وفيما يتعلق بتقييم سلامة تصنيف البنوك بحسب ممارسات إدارة الربح فقد تم الاعتماد - وكنوع من التحوط لتحديد فروق التقدير الاحصائي - على نموذجين لاختبار تلك السلامة ، أحدهما تحليل التمايز المتعدد والثاني تحليل التمايز اللوغاريتمي ثنائي التصنيف.

وقد توافرت مقدره تمييزية جيدة لكل من النموذجين ، وبالشكل الذي يوفر الدليل على سلامة التصنيف المتوصل إليه. وبصفة عامة تتسق النتائج المتوصل إليها على المستوى القطاعي مع النذر اليسير من الدراسات التجريبية التي تناولت الظاهرة البحثية عربياً (e.g., Elleuch and Takatak, 2015; Abu-Serdaneh, 2018) ، بينما لم يتطرق أي منها للتحليل على المستوى الفردي لكل بنك على حدة .

ومما تقدم تتلخص مشكلة هذا البحث في الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى توجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية ؟. وينتج هذا التساؤل من ندرة الجهود البحثية التي تناولت دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح في المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك على نحو خاص . وتتزايد ندرة تلك الجهود في البيئة البحثية العربية. ويضاف

لهذه الندرة الاعتماد على العديد من النماذج لقياس وتقييم تلك الممارسات مع غياب آلية للحكم على موضوعية تلك النماذج في القياس والتقييم هذا من ناحية ، ومستوى أفضلية كل منها في هذا التقييم من ناحية أخرى.

ومن الملاحظ أنه على مستوى القياس والتقييم فقد تم الاعتماد وبكثافة على النموذج التقليدي الأكثر شيوعاً لاستكشاف ممارسات إدارة الربح وهو نموذج Jones (1991) وكذلك الاعتماد على صورته المعدلة والتي تسبب إلى Dechow and (1995) ، وهي نماذج عامة تم الاعتياد وبكثافة على الاعتماد عليها في المؤسسات غير المالية ، وبصورة أقل كثافة في المؤسسات غير المالية ، بينما يظهر نموذج مخصص خسائر القروض (LLDs) Loans Loss Provisions كنموذج مخصص لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في المؤسسات المالية على نحو عام والبنوك على نحو خاص.

وقد تم الاعتياد على استخدام مخصص خسائر القروض بكثافة في مجال قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك (Ahmed et al., 1999) ، وذلك من خلال استخدام هذا المخصص لتسوية احتياطي خسائر القروض للوفاء بمتطلبات الاحتياط ضد خسائر القروض المستقبلية المتوقعة ، حيث يستخدمه البعض كآلية لتمهيد الدخل ، ويعتمد عليه البعض الأخر كآلية لممارسات إدارة الربح ، وذلك بحسب دوافع المديرين من تلك الممارسات.

ويهدف هذا البحث إلى إعداد واختبار نموذج كمي لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك المسجلة بالبورصة المصرية ، اعتماداً على آلية مخصص خسائر القروض . ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الآليات والتي من بينها: قياس مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك المسجلة بالبورصة المصرية على المستوى القطاعي وكوحدة متكاملة ، وقياس مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك المسجلة بالبورصة المصرية على المستوى الجزئي وكوحدات فردية ، وتصنيف البنوك بحسب مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح إلى بنوك خالية من تلك الممارسات وبنوك تتواجد بها تلك الممارسات ، واختبار سلامة تصنيف هذه البنوك بحسب تواجد ممارسات إدارة الربح من عدمه ، وتحديد المتغيرات الأكثر تمييزاً بين البنوك ، وذلك بالاعتماد على تصنيفها إلى بنوك خالية من ممارسات إدارة الربح وبنوك تتواجد بها تلك الممارسات.

ويستمد هذا البحث أهميته من خلال مساهمته البحثية النيرة في مجال الدراسات ذات الصلة بجودة الأرباح في البنوك المسجلة بالبورصة على نحو عام ، وممارسات إدارة الربح بتلك البنوك على نحو خاص . ويدعم تلك المساهمة توصيف الظاهرة البحثية بالمستجدة سواء على المستوى العربي أو المصري. وكذلك توفير نموذج كمي يبنى على إطار تجريبي رصين البناء ، وبالشكل الذي يمكن من قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك المسجلة في البورصة المصرية وذلك على أسس موضوعية ، وبما يدعم إمكانية الاعتماد عليه لاحقاً سواء في الدراسات المقارنة بين البنوك المسجلة بالبورصة وغير المسجلة ، أو الدراسات التي تسعى لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة الربح بالبنوك. ويضاف لذلك أيضاً توفير آلية متكاملة لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح يمكن تطويرها فيما بعد من خلال ما يتواتر عليها من أدلة تطبيقية ، وبالشكل الذي يمكن من بناء مؤشر لترتيب البنوك المسجلة بالبورصة المصرية بحسب مستوى كثافة ممارسات إدارة الربح.

ويقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح من خلال آلية مخصص القروض . ولا يمتد لغير ذلك من آليات وأفكار تجريبية أخرى كأصدارات الأسهم الجديدة أو بيع الدين لطرف ثالث. وبالتطبيق على البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٠م.

ولتحقيق هدف هذا البحث ، سوف يتم تنظيم ما تبقى منه على النحو التالي:

٢- دوافع المديرين لإدارة الربح في البنوك.

٣- الجدول الفكري حول تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك في إطار آلية مخصص خسائر القروض.

٤- ندرة الجهود البحثية في مجال تناول ممارسات إدارة الربح بالبنوك العربية.

٥- الدليل التجريبي من واقع الحالة المصرية.

٦- الخلاصة والنتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية.

وتفصيلاتها على النحو التالي.

٢- دوافع المديرين لإدارة الربح في البنوك

يشتمل هذا القسم على دوافع المديرين لإدارة الربح في البنوك ، إذ تناول الأدب المحاسبي ذات الصلة تلك الدوافع وبخاصة البنوك المقيدة في البورصات المالية ، حيث كلما تشتت هياكل الملكية Diffused Ownership Structure - الأكثر انتشاراً في البنوك التجارية المقيدة ببورصات الأوراق المالية- كلما منح ذلك المديرين الفرصة للمزيد من ممارسات إدارة الربح وبخاصة ممارسات تمهيد الدخل . وقد تم تناول ذلك من خلال العديد من الجهود البحثية الرائدة ومنها على سبيل المثال (Beaver et al., 1989; Black, 1992; Burgstahler and Dichev, 1992; Wahlen, 1994; Beaver and Engel, 1996; Beatty et al., 2002).

ويرى (Beaver et al (1989) والذي يتفق معه (Wahlen (1994) في ذلك ، بأن مخصص خسائر القروض يعد من الآليات التواصلية التي تحمل الكثير من الرسائل الضمنية لحملة الأسهم Signals . حيث أشار Beaver وزملاؤه إلى أن البنوك ذات مخصصات خسائر القروض العالية تكون ذات مضاعف جيد للقيمة الدفترية - معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. وفي إطار نفس السياق ركز Wahlen على أن مخصصات خسائر القروض العالية تكون مصحوبة بعوائد غير عادية عالية لحملة الأسهم ، وبالشكل الذي يدل على استقبال حملة الأسهم لزيادة مخصص القروض بنوع من الطمأنينة ؛ نظراً لتفهم الرسالة الضمنية بكون الإدارة تتبع سياسات إنتمانية تحفظية. وبالتالي لا تعد مخصصات القروض مجرد أرقام محاسبية فحسب ؛ ولكنها تحمل الكثير من رسائل الطمأنينة ، وعليه فهي تمثل أهمية خاصة في المؤسسات المالية بصفة عامة ، والبنوك على نحو خاص.

بينما يرى (1992) Black أن الملكية المشتتة تجعل الإدارة تسلك سلوك لا يهتم بالضغوط الرقابية من حملة الأسهم. ولذلك فإن متغير حملة الأسهم يعتبر متغيراً حياً، طالما يحصل هؤلاء الملاك على عوائدهم المتوقعة ولا توجد الدوافع التي تجعلهم يلتزمون على توجه واحد وهو المزيد من الرقابة على الإدارة. بينما يختلف الأمر بصورة جوهرية في حالة البنوك غير المقيدة في البورصات المالية، لأنها في الغالب ذات هياكل ملكية مركزية. وبالتالي فالملاك يزاولون المزيد من الضغوط الرقابية على الإدارة، ومن السهولة بمكان توحيد توجهاتهم لمحاسبة الإدارة، وإن لزم الأمر تغييرها بالكلية. ويفسر ذلك تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك المقيدة بالبورصة بصورة تفوق تواجدها في البنوك غير المقيدة.

بينما يرى (1992) Burgstahlel and Dichev والذي يتفق معها في ذلك (1996) Beaver and Engel، أن البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية لديها من الدوافع ما يفوق البنوك غير المقيدة من حيث مجال ممارسات إدارة الربح، ويعتبر من بين هذه الدوافع على سبيل المثال: الدوافع ذات الصلة بتمهيد الدخل بحيث يتم الحفاظ على استقراره والحد من التقلبات غير المخطط لها به، وكذلك للوفاء بتنبؤات المحللين الماليين، وهي تلك التنبؤات التي تعد بمثابة إحدى المحركات الرئيسية لأسعار الأسهم خاصة في الأسواق المالية التي تتميز بتنبؤات محللين ماليين منتظمة وذات مصداقية؛ كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تلك البنوك تتعرض لقيود تنظيمية ومهنية تفوق البنوك غير المقيدة، وبخاصة الاشتراطات المتعلقة بكفاية رأس المال ومستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية والإرشادات المهنية ذات الصلة.

وقد لخص (1994) Wahlen الدوافع الرئيسية لتواجد ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية في الرغبة في الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للبنك، وذلك من خلال الحد من تقلبات الأرباح بين الفترات المحاسبية المتتالية، حيث أن تقلبات الأرباح في البنوك تؤثر في القيمة السوقية بصورة تفوق القطاعات الأخرى، إذ أن تقلبات الأرباح تؤدي إلى المزيد من الشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية، وبالشكل الذي يدعم رغبة حملة الأسهم في الحصول على المزيد من العوائد المطمئنة نظير تحمل تلك التقلبات.

وتقيد المشاهدات التجريبية أن مدراء البنوك وبخاصة المسجلة في البورصة يميلون نحو تضخيم مخصص خسائر القروض في سنوات الانتعاش والسعة، وتقليص تلك المخصصات في فترات الأزمات، حفاظاً على استقرار الأرباح، والذي يحافظ بدوره على استقرار القيمة السوقية لتلك البنوك، ومع ملاحظة أن قطاع البنوك من أشد القطاعات حساسية للتقلبات بوصفه أكبر منتهي للأموال والمصدر الأول لها.

وقد أضاف (1999) Beatty and Harris أن البنوك المقيدة في بورصة الأوراق المالية تتزايد بها حدة ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف الداخلية المعدة للتقارير المالية والأطراف الخارجية - المشتتة - المتلقية لتلك التقارير، وبالشكل الذي يضيف المزيد من الدوافع لممارسات إدارة الربح وبخاصة تمهيد الدخل؛ وذلك لإرسال إشارات ضمنية Signals لمتلقي تلك التقارير، وبالتالي فإن ممارسات إدارة الربح في البنوك المقيدة بالبورصة تعد آلية تواصل غير مباشرة مع حملة الأسهم.

وأضاف (Gebhardt et al (2001) بُعداً جديداً لتلك الدوافع اعتماداً على التوقعات المسبقة لحملة الأسهم في البنوك التجارية ، والذين يتوقعون دائماً الحصول على عوائد عالية مقارنة بالموارد الاستثمارية الأخرى. وبالتالي فعلاوة المخاطر لديهم أعلى من غيرهم في المجالات الأخرى. ولذلك تلجأ إدارات البنوك للمزيد من ممارسات إدارة الربح وبخاصة ممارسات التمهيد ، وذلك لتجنب ردود الأفعال التي قد تكون قاسية من حملة الأسهم في تلك البنوك ، وهم بطبيعتهم ذوي حساسية عالية تجاه عدم الوفاء بتلك التوقعات.

يضاف لتلك الرؤى ، ما انتهت إليه البحوث التجريبية في مختلف الأسواق المالية ، من كون البنوك المقيدة بالبورصات المالية تكون أكثر ميلاً من البنوك غير المقيدة لممارسات إدارة الربح ، ليس ذلك فحسب ؛ بل يتم ممارستها بكثافة كبيرة ، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال (Anandarajan et al., 2007; Fonseca and Gonzalez; 2008; Alhadab and Al-own, 2017; Dung et al., 2018) ، حيث لم تخرج التفسيرات المعتمد عليها من خلال تلك الجهود التجريبية عن السياق العام للدوافع السابق عرضها.

ومن خلال العرض السابق يمكن تحديد الدوافع الرئيسية لممارسات إدارة الربح في البنوك وبخاصة المقيدة في البورصة في: الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للبنك وذلك من خلال الحفاظ على استقرار الأرباح ، وإيصال رسائل طمأنينة لحملة الأسهم ، وذلك من خلال ما يعكسه مخصص خسائر القروض من نهج البنك التحفظي للتحوط ضد مخاطر خسائر تلك القروض. كما أن تلك الممارسات قد تكون كثافتها في البنوك أعلى من القطاعات غير المالية ؛ نظراً لطبيعة حملة الأسهم في البنوك التجارية حيث يعدون أكثر حذراً وأسرع استجابة لتقلبات الأرباح مقارنة بحملة الأسهم في القطاعات غير المالية. ولم تختلف تلك الدوافع بصورة جوهرية عن دوافع ممارسات إدارة الربح على نحو عام (Dechow et al., 1995; Healy and Wahlen, 1999) .

٣- الجدول الفكري حول تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك في إطار آلية مخصص خسائر القروض

يشتمل هذا القسم على الجهود البحثية التجريبية التي تناولت قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك ، اعتماداً على آلية مخصص خسائر القروض ، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين ، حيث أيدت المجموعة الأولى من الدراسات تواجد تلك الممارسات - وهي التيار الشائع - بينما لم توفر المجموعة الثانية الدليل على ذلك ، وسيتم تناول هاتين المجموعتين تفصيلاً على النحو التالي.

٣-١ المجموعة الأولى: الدراسات التي أقرت بتواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك

تشتمل تلك المجموعة من الدراسات على العديد من الجهود التجريبية التي قدمت الدليل على تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك ، وذلك بالاعتماد على آلية مخصص خسائر القروض. ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات والتي في مقدمتها مرونة توظيف ذلك المخصص ، واشتماله على قدر كبير من التقديرات الاختيارية. ويتناول الجزء التالي بعضاً من أهم تلك الدراسات .

أبرزت دراسة (1988) Ma توافر السلوك المنتظم لمخصص خسائر القروض والمرتبب بالدخل من عمليات التشغيل ، حيث تميل الإدارة لزيادة هذا المخصص كلما زاد الدخل التشغيلي ، والعكس أيضاً صحيح ، حيث تميل الإدارة لتخفيضه مع اتجاه الدخل التشغيلي نحو الانخفاض ، وبالشكل الذي يعني أن تقدير هذا المخصص قد لا يحكمه تقديرات موضوعية لمستوى المخاطر ذات الصلة بمحفظة القروض ، ولكن يحكمه في الأساس سلوك أرباح البنك. كما أظهرت الدراسة الاعتماد على آلية القروض المباعة لطرف ثالث Charge Offs Technique ، كآلية تستخدم بصورة ملحوظة لتمهيد الربح.

وتوصلت دراسة (1988) Greenawalt and Sinkey إلى تواجده ممارسات إدارة الربح وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك الأمريكية اشتملت على مائة وستة بنك وذلك خلال الفترة 1976-1984م. وقد توصلت الدراسة إلى تواجده علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمجموعة من المتغيرات التي شملت: الربحية ، وسمات القروض على مخصص خسائر القروض ، وبما يؤيد تواجده ممارسات إدارة الربح بين البنوك الأمريكية. ويتأثر هذا التواجد بالعديد من العوامل والتي من بينها: السياسات التنظيمية في البنك ، وكيفية إدارة المخاطر ، ومستوى الحرية الممنوح للمديرين ، وهيكل الملكية ، وقواعد الأثابة المتبعة خاصة للإدارة العليا. واعتمدت الدراسة على دالة إنحدار غير خطية ، بالاعتماد على آلية مخصص القروض فقط. إذ لم تتطرق لأية آليات أخرى.

وتناولت دراسة (1995) Collins et al. دراسة وتحليل آليات إدارة الربح بالاعتماد على عينة كبيرة من البنوك الأمريكية ، خلال الفترة 1978-1992م . وذلك من خلال دراسة ثلاث آليات تشتمل على: مخصص خسائر القروض ، والأصداوات الجديدة من الأسهم ، والقروض المباعة لطرف ثالث ، وقد توصلت الدراسة إلى عدم استخدام كل من أصداوات الأسهم الجديدة أو القروض المباعة لطرف ثالث ، بينما تم الاعتماد على آلية مخصص خسائر القروض بصورة منتظمة كآلية مرنة لإدارة الربح بالبنوك الأمريكية ، وذلك لحرية التصرف الكبيرة المتاحة للمديرين عند تقدير هذا المخصص.

كما توصلت دراسة (1996) Bhat إلى اعتماد البنوك الأمريكية الكبيرة بصورة منتظمة على آلية مخصص خسائر القروض كآلية لتمهيد الربح ، وذلك في إطار دراسته التجريبية على تلك البنوك خلال الفترة 1981-1991م . مع تحديد السمات المالية الأكثر تأثيراً في مستوى تواجده الممارسات ، ومنها انخفاض معدل النمو ، وانخفاض قيمة حق الملكية إلى إجمالي الأصول ، وارتفاع نسبة القروض إلى الودائع ، وانخفاض معدل العائد على الأصول ، وبالشكل الذي يعني أن ضعف الأبعاد المالية الرئيسية أو عدم استقرارها يدفع نحو المزيد من تمهيد الدخل من خلال مخصص خسائر القروض.

وتناولت دراسة (1999) Hasan and Hunter وذلك لعينة من البنوك الأسبانية تتبع سلوك مخصص خسائر القروض خلال الفترات الزمنية المتعاقبة . وقد توصلت الدراسة إلى السلوك غير المنتظم لهذا المخصص ، وبالشكل الذي يثبت أن تقديره يتم حسب مقتضيات الأمور وسلوك الأرباح التشغيلية للبنوك ، حيث أن ارتفاع تلك الأرباح يقترن بزيادة مقدار المخصص ، بينما يرتبط اتجاه تلك الأرباح للانخفاض بتخفيض مقدار المخصص. وقد شددت الدراسة على ضرورة تتبع هذا السلوك خلال الفترات الزمنية الطويلة.

وبالاعتماد على البنوك الأسبانية أيضاً ، تناولت دراسة (Anandarajan et al. (2005) تقييم ممارسات إدارة الربح بنك البنوك ، في إطار دراسة مقارنة تتناول تلك الممارسات في البنوك المقيدة بالبورصة والبنوك غير المقيدة . وقد توصلت الدراسة إلى تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك الأسبانية بصفة عامة ، مع تزايدها بالبنوك المقيدة بالبورصة مقارنة بالبنوك غير المقيدة.

وفي نفس الإطار وبالتطبيق على البنوك الأسبانية كذلك ، توصلت دراسة (Perez et al. (2006) إلى أنه على الرغم من تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البنوك الأوروبية بدءاً من العام ٢٠٠٥م ، والقواعد المشددة الخاصة بالأفصاح عن القروض وما يتعلق بها من مخصصات ، إلا أن المشهد لم يتغير كثيراً في البنوك الأسبانية ، والتي شهدت تواجداً مكثفاً لتوظيف آلية مخصص خسائر القروض في مجال تمهيد الدخل . بينما لم يستدل على تواجد ممارسات لإدارة مخاطر رأس المال بنك البنوك.

ولم تخرج دراسة (Anandarajan et al. (2007) عن الإطار العام للدراسات السابق عرضها ، حيث أقرت بالاعتماد على مخصصات خسائر القروض بصورة منتظمة لإدارة الربح ، وذلك باستخدام عينة كبيرة من البنوك الأسترالية. وقد أيدت الدراسة كثافة ممارسات التمهيد بالبنوك الأسترالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية مقارنة بالبنوك غير المقيدة . وتعد هذه النتيجة متسقة مع نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نفس الظاهرة البحثية ، حيث يتحدد السبب في سعي البنوك المقيدة نحو الحفاظ على استقرار الربحية، وبالتالي الوفاء بتوقعات المحللين الماليين ، وبما يترتب عليه استقرار أسعار الأسهم.

كما توصلت دراسة (Fonseca and Gonzalez (2008) وباستخدام عينة كبيرة من البنوك في الدول النامية ، إلى أن آلية مخصص القروض كألية تستخدم بصورة منتظمة في مجال ممارسات إدارة الربح ، وأن العلاقة الإيجابية لتأثير مؤشرات الربحية على مخصص خسائر القروض تعد من المؤشرات الرئيسية الدالة على تلك الممارسات ، كما أن تلك الممارسات يتزايد تواجدها بالبنوك المقيدة في بورصة الأوراق المالية مقارنة بالبنوك غير المقيدة ، وأن ذلك يرجع بصورة رئيسية لسعي البنوك المقيدة نحو تمهيد الدخل حفاظاً على استقرار أسعار أسهمها ببورصة الأوراق المالية.

وفي إطار نفس السياق السابق أيدت دراسة (Cornett et al. (2009) الاعتماد على آلية مخصص خسائر القروض بكثافة كألية لممارسات إدارة الربح وتمهيدته في البنوك الأمريكية ، وأن ذلك يعتمد على العديد من العوامل والتي من بينها: السمات المالية للبنك ، وهيكل الملكية ، ونسبة تملك المديرين ، حيث أن السمات المالية الجيدة لا يستتبعها الاعتماد على تلك الآلية ، بينما السمات المالية غير المستقرة ترتبط دوماً بتوظيف تلك الآلية في مجال ممارسات إدارة الربح وتمهيدته . كما أن تشتت هيكل الملكية ونسبة تملك المديرين المحدودة ، وتداول المراكز القيادية تعد جميعها من العوامل التي تدعم محدودية الاعتماد على مخصص خسائر القروض كألية لإدارة الربح.

وتوصلت دراسة (El Sood (2012) إلى قيام البنوك الأمريكية وبصورة مكثفة بتوظيف مخصص خسائر القروض لتمهيد الربح خاصة في أوقات الأزمات المالية ، وذلك في دراسته المقارنة الموسعة بالتطبيق على البنوك الأمريكية قبل الأزمة المالية

(٢٠٠٨) وما تلاها. حيث أبدت الدراسة وجود سلوك منتظم لمخصص القروض بحسب الأرباح ، حيث أنه في فترة ما قبل الأزمة المالية شهدت تلك المخصصات اتجاهاً تزايدياً نظراً لاستقرار الأرباح في تلك الفترة ، بينما شهدت اتجاهاً تناقصياً في الفترات التي تلت الأزمة المالية ، وبالشكل الذي يشير إلى توظيف المخصص لأغراض تمهيد الدخل. إذ يزيد المخصص في أوقات الرخاء ، ويقبل في غير ذلك من الأوقات ، وبالشكل الذي يحافظ على استقرار الأرباح خلال الفترات المالية المتتابعة.

وتناولت دراسة (Dolar 2016) قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك الأمريكية ، وذلك بالتطبيق على عينة كبيرة من تلك البنوك شملت ٦٤٠٥ بنكاً ، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م. في إطار استكشاف ممارسات إدارة الربح قبل وبعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م. وقد توصلت الدراسة إلى الاعتماد بصورة رئيسية على مخصص خسائر القروض كآلية رئيسية لإدارة الربح ، وذلك من خلال تضخيم ذلك المخصص في الفترات التي تشهد استقراراً ، وتقليصه في الفترات التي تشهد أزمات.

كما توصلت دراسة (Desta 2017) إلى تواجده ممارسات تمهيد ربح من خلال آلية مخصصات خسائر القروض ، وذلك بالتطبيق على إحدى عشر بنكاً من البنوك ذات التصنيف المتقدم بأفريقيا ، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣م. باستخدام نموذج انحدار غير الخطي . وقد توصلت الدراسة إلى تواجده ممارسات تمهيد الربح في البنوك محل التحليل ، مع أولوية مؤشرات الربحية في هذا المجال.

وفي إطار نفس السياق توصلت دراسة (Alhadab and Al-own 2017) إلى تواجده ممارسات إدارة الربح بكثافة بالبنوك الأوروبية ، بالاعتماد على عينة تشتمل على خمسة وخمسين بنكاً أوروبياً خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥م. وذلك باستخدام نموذج التقديرات الاختيارية لمخصصات خسائر القروض أحادي الخطوة ، في إطار تحليل انحدار خطي متعدد.

ومن خلال دراسته الموسعة على البنوك الأفريقية توصلت دراسة (Ozili 2017) إلى تواجده ممارسات إدارة الربح في تلك البنوك ، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية لعدد ٧٤ بنكاً مقيدتين بالبورصات الأفريقية ، و٢٢٨ بنكاً غير مقيدتين موزعين على تسعة عشر دولة أفريقية ومنها مصر . والتي يمثلها عشرة بنوك من البنوك المقيدة وستة بنوك من البنوك غير المقيدة . وليست الأعلى تمثيلاً في العينة حيث يسبقها جنوب أفريقيا والمغرب وكينيا. وقد توصلت الدراسة وعلى نحو عام إلى كثافة ممارسات إدارة الربح في البنوك المقيدة بالبورصات المالية مقارنة بالبنوك غير المقيدة. ويعد الحفاظ على استقرار القيمة السوقية للبنك الدافع الرئيسي لتلك الممارسات.

وتناولت دراسة (Abbas 2018) تأثير ممارسات إدارة الربح على القيمة السوقية للبنوك بالتطبيق على أربعة وعشرين بنكاً من البنوك المسجلة بالبورصة الأندونيسية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤م. وتأثير ذلك على القيمة السوقية للبنك. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ممارسات إدارة ربح بالبنوك الأندونيسية من خلال آلية مخصص خسائر القروض وأن كثافة تلك الممارسات لم تتأثر حتى بعد تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. كما أن ممارسات التمهيد بزيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة في القيمة السوقية للشركة ، بينما ممارسات التمهيد بالتخفيض تؤدي إلى تخفيض القيمة السوقية ، مع ملاحظة أن تأثير التخفيض يفوق تأثير الزيادة.

وتناولوا (Ceccobelli and Giosi (2019) ومن خلال دراسة موسعة اشتملت على ١٥٦ بنكاً أوروبياً من تسعة عشر دولة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦م . دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح بالبنوك الأوروبية ، وقد توصلت الدراسة إلى تواجد ممارسات إدارة الربح بصورة مكثفة بين البنوك الأوروبية ، حيث يتم توظيف مخصص خسائر القروض سواء في مجال تمهيد الدخل أو إدارة مخاطر رأس المال ، وبخاصة التقديرات الاختيارية لهذا المخصص. إذ لم يستدل على وجود دور للتقديرات غير الاختيارية. ومع وجود تلك الممارسات بصورة متزايدة في البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية مقارنة بالبنوك غير المقيدة ، وأن تلك الممارسات مدفوعة بصورة رئيسية بالحفاظ على القيمة السوقية للبنك والحد من التقلبات في الأرباح.

٣-٢ المجموعة الثانية: دراسات لم تقدم الدليل على تواجد ممارسات إدارة الربح

وعلى النقيض من ذلك ، توصل العديد من الدراسات الأخرى إلى غياب الاعتماد على آلية مخصص خسائر القروض في البنوك كآلية لإدارة الربح وتمهيده ، حيث أقرت تلك الدراسات بأن مخصص خسائر القروض يتم تقديره بأسلوب موضوعي يعتمد على العديد من المتغيرات ومنها سلوك هذا المخصص في الماضي ، وتقلبات أسعار الصرف ، والسمات العامة ذات الصلة بالاقتصاد الكلي. كمعدل التضخم ، ومعدل النمو ، والناتج المحلي ، والحالة العامة للسوق على نحو عام. ومن بين تلك الدراسات (e.g., Scheiner, 1981; Wetmore and Brick, 1994; Beatty et al., 1995; Ahmed et al., 1999) ، حيث أيدت تلك الدراسات بأن مخصص خسائر القروض ليس من الآليات التي تعتمد عليها البنوك في مجال ممارسات إدارة الربح.

٤- ندرة الجهود البحثية في مجال تناول ممارسات إدارة الربح بالبنوك العربية

يشتمل هذا القسم على استعراض الجهود البحثية التي تناولت قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك المقيدة بالبورصات العربية ، إذ توجد ندرة ملحوظة في مجال الدراسات التي تناولت دراسة وتحليل تلك الممارسات في البيئة البنكية العربية عموماً والمصرية على وجه الخصوص. حيث أنه ووفق المسح التطويري الموسع الذي قام به الباحث لم يستدل سوى على دراستين فقط تناولتا قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك العربية.

فقد تناولت دراسة (Othman and Mersni (2014) المقارنة بين ممارسات إدارة الربح بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، وذلك بالاعتماد على عينة تكونت من احدى وعشرين بنكاً إسلامياً وثلاثة وثلاثين بنك تقليدي ، وذلك من مجموعة من دول الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨م. ومن بينها بنوك مقيدة بالبورصة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ممارسات إدارة الربح بنوعي البنوك ، ومع تزايد كثافة تلك الممارسات في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

وفي إطار نفس السياق تناولت دراسة (Elleuch and Takatak (2015) قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالتطبيق على عينة من البنوك التونسية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧م. وقد توصلت الدراسة إلى عدم تواجد تلك الممارسات في البنوك التونسية من خلال آلية مخصص القروض ، ولكنها متواجدة من خلال ممارسات إدارة الربح باستخدام الأنشطة الحقيقية من خلال بيع الاستثمارات المالية.

وفي ذات الإطار فقد تناولت دراسة (2018) Abu-serdaneh قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالتطبيق على البنوك الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م. ولم يستدل على تواجد ممارسات إدارة الربح بتلك البنوك. وعلى المستوى المصري وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسات تناولت الظاهرة البحثية.

ومن خلال العرض الاستقرائي السابق للأبعاد المتنوعة للمشكلة البحثية والواردة بأقسام البحث الثاني والثالث والرابع، وما انتهت إليه الجهود البحثية ذات الصلة بالظاهرة البحثية محل الدراسة والتحليل، وما تم استكشافه تنظيرياً من غلبة الاتجاه المؤيد لتواجد ممارسات إدارة الربح في مقابل غياب هذا التواجد اعتماداً على آلية مخصص خسائر القروض، وخاصة فيما يتعلق بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية فإنه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

" إلى أي مدى يمكن الاعتماد على آلية مخصص خسائر القروض لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية في حالة تواجدها "

وللإجابة على هذا التساؤل تم اشتقاق فرض البحث الرئيسي في صورته التنظيرية التالية:

" يمكن الاستناد على آلية مخصص خسائر القروض لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية وبما يوفر الدليل التطبيقي على تواجد تلك الممارسات سواء على المستوى القطاعي أو المستوى الفردي "

ويتم تقسيم هذا الفرض إلى الفروض الثلاثة الفرعية التالية:

الفرض الأول: " توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية لمجموعة من المؤشرات المالية ذات الصلة بالقروض غير المحصلة - معدل القروض غير المحصلة، ومعدل تغيرها، ومعدل تغير إجمالي القروض - في مخصص خسائر القروض وبالشكل الذي يسمح بتقدير مساحة الحرية المتاحة للإدارة عند إعداد تقديرات هذا المخصص وبما يمكن من قياس التقديرات الاختيارية. "

الفرض الثاني: " توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية أو غير معنوية لمجموعة من المؤشرات المالية في التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض وبالشكل الذي يسمح بتقدير مستوى تواجد أو عدم تواجد ممارسات إدارة الربح "

الفرض الثالث: " يختلف تقدير مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك؛ بحسب كون هذا التقدير على مستوى قطاع البنوك كوحدة متكاملة أو البنوك كوحدات فردية مكونة لهذا القطاع، وذلك لتباين بعض الخصائص المالية الرئيسية بين البنوك على المستوى الفردي "

٥- الدليل التجريبي من واقع الحالة المصرية

يتضمن هذا الدليل صياغة النموذج المقترح لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. ويشتمل هذا الدليل على النقاط الرئيسية الثمانية التالية:

١-٥ الأساس الفكري للنموذج المقترح وكيفية قياس متغيراته.

٢-٥ مجتمع الدراسة وعينتها.

٣-٥ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج.

٤-٥ الخطوة الأولى: صياغة رؤية استباقية لمستوى استقرار مؤشرات الربحية زمنياً.

٥-٥ الخطوة الثانية: تقدير مستوى التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض.

٦-٥ الخطوة الثالثة: قياس وتقييم مستوى ممارسات إدارة الربح على المستوى القطاعي.

٧-٥ الخطوة الرابعة: قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح على مستوى البنوك كوحدات فردية.

٨-٥ الخطوة الخامسة: اختبار سلامة التصنيف المتوصل إليه " القدرة التمييزية ".

وسيتم تناول هذه الخطوات على النحو التالي.

١-٥ الأساس الفكري للنموذج المقترح وقياس متغيراته

اعتادت البحوث التجريبية التي تناولت دراسة وتحليل ممارسات إدارة الربح وتمهيده في البنوك الاعتماد على نموذج ثنائي المرحلة Two-Stage Model أو ثنائي الخطوة Two-Step Model ، وعند تتبع الأصول العلمية لهذا النموذج أنصح للباحث ومن خلال مسح تنظيري لا يخلو من العناية البحثية أنه يرجع في الأساس للدراسة الرائدة لكل من Beaver and Engel (1996) ، ومع وجود ظاهرة استرعت انتباه الباحث أن شريحة عريضة من البحوث التجريبية التي تناولت قياس وتقييم الربح في البنوك تنسب هذا النموذج إلى (2004) Kanagaretnam وبما يخالف التوثيق المنضبط. وحتى خلال فترة الثمانينيات تم تناول النموذج من خلال العديد من الدراسات الرائدة ومنها (1989) Beaver et al. و McNicholas and Wilson (1988). وبغض النظر عن هذا الجدل ، سيتم إتباع نموذج التطبيق التجريبي التالي تفصيله.

يعتمد هذا النموذج على تقسيم التقديرات إلى تقديرات اختيارية وتقديرات غير اختيارية لمخصصات خسائر القروض ، حيث يتم الحصول أبتداءً على التقديرات غير الاختيارية معيارياً من خلال الصورة القياسية التالية والتي تمثل الخطوة الأولى في النموذج:

$$NDLLP_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 NPL_{i,t-1} + \beta_2 \Delta NPL_{i,t} + \beta_3 \Delta TL_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$NDLLP_{i,t}$: "Non-Discretionary Loan Loss Provisions": التقديرات غير الاختيارية لمخصصات خسائر القروض ، والتي يتم حسابها بقسمة مخصص خسائر القروض في نهاية الفترة المالية على إجمالي القروض في بداية الفترة المالية. ،
 $NPL_{i,t-1}$: "Non-Performing Loan": القروض غير المحصلة " القروض المتعثرة " ، ويحسب هذا المعدل من خلال قسمة الديون غير المحصلة في بداية الفترة المالية مقسومة على إجمالي القروض في بداية الفترة المالية.
 $\Delta NPL_{i,t}$: التغير في القروض غير المحصلة ويحسب من خلال الفرق بين القروض غير المحصلة في نهاية الفترة المالية والقروض غير المحصلة في بداية الفترة المالية ، مع قسمة الفرق على رصيد إجمالي القروض في بداية الفترة المالية الحالية.
 $\Delta TL_{i,t}$: التغير في إجمالي القروض. ويحسب من خلال الفرق بين إجمالي القروض في نهاية الفترة المالية وإجمالي القروض في بداية الفترة المالية ، مع قسمة الفرق على رصيد القروض في بداية الفترة المالية.
 $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي لدالة الانحدار.

وتشتمل الخطوة الأولى بصفة عامة على المكونات غير الاختيارية والمكونات الاختيارية لمخصصات خسائر القروض ، حيث أن المتغيرات المفسرة الواردة بالنموذج مسئولة عن المكونات غير الاختيارية ، بينما المتغيرات الأخرى غير المفسرة والمنعكسة في بواقي دالة الانحدار تمثل المكونات الاختيارية. وعلى ذلك إذا افترضنا أن القدرة التفسيرية للنموذج على سبيل المثال ٣٠% ، وبما يعني أن المكونات غير الاختيارية مسئولة عن ٣٠% من المخصص ، والـ ٧٠% الباقية تشكل المكونات الاختيارية. وبالتالي ، فإنه كلما زادت القدرة التفسيرية للنموذج كلما انخفضت مساحة الحرية المتاحة للمديرين في تقدير مخصصات خسائر القروض ، وهذا بالطبع من الأمور المفضلة.

ومن خلال دالة الانحدار الموضحة في الخطوة الأولى يتم التعبير عن مقدار التقديرات الاختيارية لمخصصات خسائر القروض من خلال بواقي دالة الانحدار ، وذلك من خلال الفرق بين القيمة الفعلية المُفصح عنها لمخصصات خسائر القروض والقيمة المعيارية المتحصل عليها من دالة الانحدار. ويتم حساب ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DLLP_{i,t} = ReportedLLP_{i,t} - NDLLP_{i,t}$$

حيث:

$DLLP_{i,t}$: مقدار التقديرات الاختيارية لمخصصات خسائر القروض للفترة المالية t.
 $ReportedLLP_{i,t}$: مخصصات خسائر القروض المُفصح عنها بالقوائم المالية للفترة المالية t.
 $NDLLP_{i,t}$: مقدار التقديرات غير الاختيارية لمخصصات خسائر القروض في صورتها المعيارية للفترة المالية t.

وتقدم الخطوة الأولى بهذا الشكل رؤية استباقية - وليس دليل - حول احتمالية تواجد ممارسات إدارة ربح. ولا يصل هذا الاستدلال المسبق إلى مستوى الدليل ، لأنها ليست مخصصة لبناء هذا التقدير ، ولكن ما يعني الباحث في تلك الخطوة هو التوصل لدالة إندار معنوية حتى يتسنى استكمال الخطوة الثانية.

وفي حالة عدم توافر دالة إندار معنوية وتلك حالة استثنائية - ليس من المتوقع حدوثها وفق المنطق العلمي ولم تتطرق لها الجهود التجريبية - يرى الباحث أن غياب المعنوية في تلك الخطوة يعني وجود ممارسات إدارة ربح ؛ وذلك لأن تقدير المخصص لا يرتبط بحركة أرصدة القروض الإجمالية والقروض المتعثرة ، وبما يؤيد أن المخصص يتم توظيفه لأغراض أخرى ليس من ضمنها التحوط ضد مخاطر عدم التحصيل.

وفي جميع الأحوال من المفترض أن تكون المعلمات الثلاثة للمتغيرات المستقلة β_1 ، β_2 ، β_3 موجبة وذلك بحسب المنطق العلمي. وفي حالة كون إحداها أو أكثر سالبة ، فإن هذا يقدم أدلة استباقية على تواجد ممارسات إدارة ربح. كما يحدد مستوى القدرة التفسيرية لدالة الانحدار " R^2 " مزيد من التوضيح ، حيث أن القدرة التفسيرية الكبيرة تقدم المزيد من الأدلة الاستباقية على غياب ممارسات إدارة الربح ، بينما انخفاضها يقدم دلالات على تواجد تلك الممارسات. وبالتالي ، فالخطوة الأولى ليست مجرد تمهيد رياضي للخطوة الثانية ، ولكنها توفر رؤية استباقية جيدة لما قد تؤكدته الخطوة الثانية .

وتشتمل الخطوة الثانية على تحديد المتغيرات المؤثرة في التقديرات الاختيارية لمخصصات خسائر القروض ، وذلك من خلال الصورة القياسية التالية:

$$DLLP_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LDeposits_{i,t} + \beta_2 EA_{i,t} + \beta_3 EBTP_{i,t} + \beta_4 InTA_{i,t} + \beta_5 ROA_{i,t} + \beta_6 TLE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$DLLP_{i,t}$: التقديرات الاختيارية لمخصصات خسائر القروض للفترة المالية للبنك i عن الفترة المالية t . وبحسب بقسمة التقديرات الاختيارية على إجمالي القروض في بداية الفترة المالية.

$LDeposits_{i,t}$: معدل إجمالي القروض الممنوحة للعملاء Loan إلى إجمالي الودائع Deposits " أرصدة نهاية الفترة المالية".

$EA_{i,t}$: معدل إجمالي حق الملكية Equity إلى إجمالي الأصول Assets " أرصدة نهاية الفترة المالية".

$EBTP_{i,t}$: الأرباح قبل " الضرائب ومخصص القروض " عن الفترة المالية مقسوماً على إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية.

$In_TA_{i,t}$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "رصيد نهاية الفترة المالية"

$ROA_{i,t}$: معدل العائد على الأصول Return On Assets وبحسب بقسمة الأرباح قبل " الضرائب ومخصصات خسائر القروض " على إجمالي الأصول " أرصدة نهاية الفترة المالية".

$TLE_{i,t}$: معدل إجمالي الالتزامات Total Liabilities إلى إجمالي حق الملكية Equity " أرصدة نهاية الفترة المالية"

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

ولم تنتهي الدراسات التجريبية إلى إطار معياري محدد للحكم على تواجد ممارسات إدارة ربح من عدمه اعتماداً على دالة الانحدار الواردة بالخطوة الثانية ، ولكنها اتفقت على معيارين رئيسيين لتقدير تواجد ممارسات إدارة الربح وكثافتها. إذ يتمثل المعيار الأول في: مستوى معنوية دالة الانحدار ؛ حيث أن معنوية دالة الانحدار تدل على تواجد ممارسات إدارة ربح ، ويتحدد المعيار الثاني في: القدرة التفسيرية لدالة الانحدار ، حيث أن زيادة تلك القدرة تدل على كثافة تلك الممارسات ، وكذلك فإن العلاقة الإيجابية والمعنوية لتأثير مؤشرات الربحية في التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض يعد من الأدلة القوية على تواجد تلك الممارسات. بينما بقية مؤشرات النموذج الواردة بالخطوة الثانية فيوجد خلاف ملحوظ بشأن تفسير مدلولها ، وعلى ذلك سيكتفي الباحث في التفسير بما تم الاتفاق عليه تجريبياً. ويتفق الباحث في تلك الرؤية مع العديد من الدراسات الرائدة ومنها على سبيل المثال (Beaver and Engel, 1996; Kanagaretnam et al., 2004; Anandarajan et al., 2006).

ويسبق تلك الخطوات وإضافة بحثية يراها الباحث ضرورية وتتحدد في صياغة رؤية استباقية لمستوى استقرار مؤشرات الربحية زمنياً ، حيث أن الاستقرار يعني تزايد احتمالية تواجد ممارسات إدارة الربح ولكنه لا يقدم الدليل على تواجدها. بينما يعني غياب الاستقرار غياب تلك الاحتمالية. وتتفق تلك الإضافة مع الكتابات التنظيرية الواردة بالعديد من الدراسات الرائدة ذات الصلة وبخاصة (Beaver and Engel (1996). ويتم ذلك من خلال الدالة التي تأخذ الصورة القياسية العامة التالية:

$$X_{i,t} = \alpha_0 + \sum_{t=1}^p \beta_1 X_{i,t:n} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$X_{i,t}$: المتغير المستهدف بالقياس وذلك عن الفترة المالية t.

$X_{i,t:n}$: القيم التاريخية للمتغير المستهدف بالقياس خلال سلسلة زمنية عدد فترات n ، تبدأ بالفترة الزمنية t-1 ، وتنتهي بالفترة الزمنية t-n.

p: عدد الفترات المستخدمة في التنبؤ أو ما يعرف بعدد فترات التأخير "Lag".

ويتم تطبيق هذا النموذج على المؤشرين المعبرين عن الربحية فقط وهما ، معدل الربحية قبل الضرائب ومخصص القروض ، ومعدل العائد على الأصول.

٢-٥ مجتمع الدراسة وعينتها

يتضمن مجتمع الدراسة البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، وعددها أربعة عشر بنكاً والتي تمثل عينة الدراسة، حيث يعتمد البحث عليها بالكامل من خلال أسلوب الحصر الشامل ، وذلك لأن هناك جزء من التحليل يعتمد عليها مجتمعة ، وجزء من التحليل يعتمد على تصنيفها إلى مجموعتين ؛ بحيث تشمل المجموعة الأولى منها على البنوك التي تزول نشاطاً معتاداً ، وتشتمل المجموعة الثانية على البنوك التي تعمل بأسلوب المراجعة " البنوك الإسلامية " .

ويتمد التحليل ليشمل الفترة الزمنية ٢٠٠٦-٢٠٢٠م كفترة لحساب المتغيرات ، والفترة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠٢٠م كفترة تحليلية؛ حيث يتوقف دور الفترة المالية ٢٠٠٦م عند حدود المدخلات اللازمة لتتبع أرصدة أول الفترة للعام ٢٠٠٧م. ويوضح الجدول رقم (١) بياناً بتلك البنوك متضمناً الوزن النسبي لكل منها بالقطاع على أساس متوسط إجمالي الأصول ، مع ترتيبها وفق هذا الأساس ، وكذلك بيان معدل معيار كفاية رأس المال والذي يعد من المعلمات الرئيسية للبنوك وذلك وفق مقررات اتقاقية بازل الثانية وتلزم البنوك المصرية بالإفصاح عنها بدءاً من الفترة المالية المنتهية في ديسمبر ٢٠١٠م.

جدول ١: مجتمع الدراسة وعينتها

متوسط معدل كفاية رأس المال	ترتيب البنك	الوزن النسبي	متوسط إجمالي الأصول (جنيه مصري)	نشاط معتاد / مراجعة	أسم البنك	مستسل
16.00%	الثاني	17.38%	170,016,725,940	نشاط معتاد	البنك التجاري الدولي	1
19.95%	ثاني عشر	2.57%	25,146,656,514	نشاط معتاد	البنك المصري الخليجي	2
14.60%	ثالث عشر	2.34%	22,843,269,078	نشاط معتاد	البنك المصري لتنمية الصادرات	3
12.92%	الثامن	3.06%	29,952,412,865	مراجعة	بنك البركة مصر	4
21.21%	التاسع	2.72%	26,584,616,809	نشاط معتاد	بنك الإسكان والتعمير	5
15.33%	الخامس	4.87%	47,637,386,284	نشاط معتاد	بنك الشركة المصرفية العربية	6
15.00%	الأول	35.29%	345,111,037,405	نشاط معتاد	بنك القاهرة	7
20.09%	السادس	3.46%	33,800,994,808	نشاط معتاد	بنك الكويت الوطني - مصر	8
18.62%	الرابع	5.55%	54,283,587,188	مراجعة	بنك فيصل الإسلامي	9
16.00%	الثالث	12.72%	124,439,629,218	نشاط معتاد	بنك قطر الوطني	10

متوسط معدل كفاية رأس المال	ترتيب البنك	الوزن النسبي	متوسط إجمالي الأصول (جنيه مصري)	نشاط معتاد / مرابحة	أسم البنك	مسلسل
18.10%	حادي عشر	2.65%	25,926,658,101	نشاط معتاد	بنك قناة السويس	11
15.09%	السابع	3.41%	33,320,581,755	نشاط معتاد	بنك كريدي أجري كول	12
11.61%	العاشر	2.67%	26,105,021,009	مرابحة	بنك أبو ظبي الإسلامي " الوطني للتنمية سابقاً "	13
23.01%	رابع عشر	1.31%	12,818,015,747	نشاط معتاد	بنك أبو ظبي التجاري " الاتحاد الوطني سابقاً "	14
		100.00%	977,986,592,721		الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحث ، تصرف في التقارير المالية للبنوك محل التحليل.

وهناك العديد من النقاط الجوهرية ذات الصلة بمجتمع الدراسة ، وهي نقاط يلزم الإشارة لها من واقع الأمانة العلمية:

أ. التسجيل الحديث لبنك القاهرة في البورصة وذلك في فبراير من العام ٢٠١٧م ، ومع ذلك فضل الباحث عدم استبعاد البنك من التحليل ، حيث يشغل منفرداً ٣٥% من مجتمع البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. كما يوضح الجدول.

ب. يقوم بنك الشركة المصرفية العربية بإصدار قوائمه المالية بالدولار الأمريكي ولم يستبعده الباحث ؛ وذلك لأن التحليل يعتمد على قيم نسبية وليس قيم مطلقة ، وعلى ذلك فعملية الأفضاح لن تؤثر سوى في اللوغاريتم الطبيعي للأصول كمعبر عن حجم البنك ، وتم مراعاة عملية التحويل لهذا البند تحديداً ، ليصبح بالجنيه المصري ، وذلك بالاعتماد على متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي في بداية كل فترة مالية.

ج. رأى الباحث عدم استبعاد بنك أبو ظبي الإسلامي من التحليل على الرغم من استحواده على بنك " الوطني للتنمية " بدءاً من الفترة المالية المنتهية في ديسمبر ٢٠١٣م. وكان هذا البنك من البنوك المتعثرة تراكمية الخسائر قبل الاستحواذ ، وعلى الرغم من ذلك لم يتم استبعاده وذلك لسببين ؛ حيث يتحدد السبب الأول في: التحليل على مستوى بنوك المرابحة والذي يتطلب عدم استبعاد هذا البنك لوزنه النسبي الكبير بها والذي يبلغ ٢٣.٦٦% وذلك وفق أساس متوسط إجمالي الأصول لبنوك المرابحة فقط. والثاني: حدوث تحسن ملحوظ في أداء البنك بعد أتمام عملية الاستحواذ ، كما أن معدل كفاية رأس المال بالبنك تستوفي أشرطاطات البنك المركزي المصري حتى خلال السنوات المالية التي شهدت تراكم خسائر .

د. تنتهي الفترة المالية للبنك المصري لتنمية الصادرات في نهاية يونيو ، ومع ذلك لم يستبعده الباحث حيث لا يمتد البحث لتناول تأثير ممارسات إدارة الربح في القيمة السوقية للبنوك محل التحليل. وبالتالي ، فنشر التقارير المالية في تاريخ يختلف عن بقية البنوك لن يؤثر في سلامة الاستدلال الأحصائي.

٣-٥ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

تشتمل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج على نقطتين ؛ حيث تشتمل النقطة الأولى منهما على المعلمات الأحصائية الرئيسية لمتغيرات النموذج ، بينما تشتمل النقطة الثانية على اختبار تبعية متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي. وفيما يلي تفصيلات عن النقطتين.

١-٣-٥ المعلمات الإحصائية الرئيسية لمتغيرات النموذج

يوضح الجدول رقم (٢) المعلمات الإحصائية الرئيسية لمتغيرات النموذج ، والتي تتضمن المتوسط الحسابي والمتوسط القطعي " المرجح " والوسيط والتباين والانحراف المعياري وأدنى قيمة وأعلى قيمة. وتعكس تلك المعلمات العديد من الخصائص الرئيسية العامة للبنوك المقيدة بالبورصة والتي يمكن تحديد أهمها في:

- أ. تتبع البنوك المقيدة في البورصة المصرية سياسات تحفظية في مجال التحوط لاحتمالات عدم تحصيلها ، ويستدل على ذلك من خلال انخفاض المتوسط المرجح للديون غير المحصلة عن مخصص خسارة عدم تحصيلها ، حيث بلغ المتوسط المرجح للديون غير المحصلة ٨.٥% بينما بلغ المخصص في المتوسط ١١.٧%.
- ب. تتبع البنوك المقيدة في البورصة المصرية سياسات تحفظية للغاية في مجال منح القروض ، ويستدل على ذلك من خلال نسبة القروض الممنوحة للعملاء إلى الودائع ، حيث بلغت تلك النسبة في المتوسط ٤٨.٩% .
- ج. تعد معدلات الربحية وعلى نحو عام منخفضة مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى بالبورصة المصرية ، حيث بلغ معدل العائد على الأصول في المتوسط ٢.٥% فقط - وفق كيفية حسابه في النموذج- و ٢.٠٤% وفق طريقة حسابه المعتادة - الأرباح قبل الضرائب مقسومة على متوسط إجمالي الأصول - مع تباين محدود للغاية بين البنوك محل التحليل ، وبالشكل الذي يثبت سلامة توصيف الوضع القائم بالتوجه العام لكافة البنوك المقيدة بالبورصة.
- د. على الرغم من انخفاض معدل الربحية بالقطاع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى بالبورصة المصرية ، هناك مشاهدة جديرة بالملاحظة ؛ وتتمثل في كون هذا المعدل أكبر من المتوسطات العالمية لصناعة الخدمات البنكية ، حيث يبلغ متوسط ربحية البنوك الكبيرة التي تتجاوز أصولها حاجز المليار دولار ١.١٦% ، بينما يبلغ في البنوك الأصغر ١.٢٢% نظراً للقيود المشددة المفروضة على البنوك الكبيرة مقارنة بالبنوك الأصغر وذلك من خلال إحصائيات ذات موثوقية تتناول صناعة البنوك عالمياً ، وفي ذلك يمكن الرجوع إلى:

<https://greyhouse.weissratings.com/ROA-ROE-and-What-These-Key-Measures-Mean-for-YOUR-Bank>

ويؤكد تلك الرؤية أيضاً لمعدل العائد على الأصول إحصائيات ذات موثوقية تعبر عن صناعة البنوك داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من العام ١٩٩٦م إلى العام ٢٠١٩م ، حيث بلغ المعدل أدنى قيمة له خلال العام ٢٠٠٩م وهو العام

التالي للأزمة المالية العالمية بمقدار ٠.٠٠٦%. بينما بلغ في العام ٢٠٠٨م ٠.٤٥% هبوطاً من مستوى ١.١٥% في العام ٢٠٠٧م ، وقبل الأزمة بلغ المعدل كحد أدنى ١.٢١% وكحد أقصى ١.٣٧% ، بينما بلغ في العام ٢٠١٩م ١.٣٣% ، وذلك بعد خطوات تحسن تدريجية تلت العام ٢٠٠٨م ، وفي ذلك يمكن الرجوع إلى:

<https://www.statista.com/statistics/211874/return-on-average-assets-for-all-us-banks/>

واستدعت تلك المشاهدة قيام الباحث بتتبع معدل العائد على الأصول - وفق طريقة حسابه المعتادة - في الفترات ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م ، وهي الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية وفترة الأزمة والفترة التالية للأزمة ، وكانت المفاجأة ؛ حيث كانت المعدلات ١.١٣% و ١.١٢% و ١.٢٧% على التوالي ، وهي أفضل من المعدلات العالمية المماثلة خلال نفس الفترة. وربما كان للسياسات الإئتمانية المتحفظة دور ملحوظ في مرور مصر من تلك الأزمة دون آثار جوهريّة.

جدول ٢: المعلمات الإحصائية الرئيسية لمتغيرات النموذج

مسلسل	المتغير	رمز المتغير	المتوسط	المتوسط المرجح	الوسيط	التباين	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
1	التقديرات غير الاختيارية لمخصص خسائر القروض	NDLLP	0.165	0.117	0.089	0.075	0.274	0.00016	2.278
2	القروض غير المحصلة	NPL	0.105	0.085	0.046	0.02	0.14	0.00001	0.594
3	التغير في القروض غير المحصلة	Delta_NPL	0.052	0.005	0.006	0.227	0.477	-0.493	4.894
4	التغير في إجمالي القروض	Delta_TL	0.246	0.149	0.136	0.859	0.927	-0.9004	8.94
5	معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع	LDeposits	5.972	0.489	0.471	3141	56.048	0.086	694
6	معدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول	EA	0.091	0.091	0.092	0.001	0.037	0.005	0.196
7	معدل الأرباح قبل الضرائب	EBTP	0.029	0.029	0.029	0.0001	0.015	-0.02	0.078

مسلسل	المتغير	رمز المتغير	المتوسط	المتوسط المرجح	الوسيط	التباين	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
	ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول								
8	حجم البنك " اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "	In_TA	10.476	10.469	10.459	0.296	0.544	9.17	12.219
9	معدل العائد على الأصول	ROA	0.025	0.025	0.025	0.0001	0.013	-0.019	0.059
10	معدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية	TLE	11.721	10.7	9.68	142.07	11.919	1.849	163.76

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الأحصائي.

تفسير: المتوسط المرجح المذكور أحد مخرجات حزمة التحليل الأحصائي ، ويطلق عليه Trimmed Mean المتوسط القطعي أو المقطعي ، حيث تقوم تلك الأداة باستبعاد 5% من أعلى قيم المتغير و 5% من أدنى قيم المتغير باعتبارها قيم متطرفة Outlier ثم تقوم باحتساب المتوسط بعد الاستبعاد ، والذي اعتمد عليه الباحث في التعليق على المخرجات لكونه أكثر موضوعية من المتوسط في صورته العادية.

٥-٣-٢ اختبار تبعية متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج الاختبارات المتعددة لمستوى تبعية متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي ، والتي تعد من الاختبارات الرئيسية لتحديد نوعية النموذج المتبع في الخطوات التحليلية التالية وبخاصة العلاقات التأثيرية. فإذا كانت المتغيرات تتبع أو حتى تقترب من التوزيع الطبيعي سيتم الاعتماد في تلك الحالة على الصور المعلمية الخطية من تحليل الانحدار ، أما إذا لم تقترب فإنه سيتم الاعتماد على الصورة غير الخطية للعلاقات التأثيرية - وهي الصورة الأكثر شيوعاً في الجهود البحثية السابقة - واعتمد الباحث في ذلك على الخصائص النوعية المتمثلة في معامل الالتواء والتفرطح واختبار Shapiro-Wilk لتقدير التبعية ، وكذلك مستوى انتظام الشكل الناقوسي للمدرج التكراري المعبر عن التوزيع الاحتمالي للمتغير. ويتضح من الجدول تبعية أربعة متغيرات من العشرة للتوزيع الطبيعي.

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين الإحصائيين أنفسهم حول مساحة الحرية الممنوحة للباحث في الاختيار بين الانحدار الخطي المتعدد والانحدار غير الخطي في حالة تبعية جزء من المتغيرات للتوزيع الطبيعي، إلا أن الباحث قرر عدم الاستفادة من مزايا تلك المساحة الجدلية ، وطبق الرأي الإحصائي الأكثر تشدداً وصرامة في تلك الحالة، وهو تطبيقي الانحدار غير الخطي. ويؤيد تلك الرؤية أن المتغيرات الأربعة الأولى والمكونة للخطوة الأولى من التحليل لا تتبع مجتمعة التوزيع الطبيعي ولا حتى تقترب منه. وكذلك تجدر الإشارة إلى العديد من الدلالات الاستباقية المستنتجة من اختبار التوزيع الطبيعي ومنها:

- أ. جميع المتغيرات ذات الصلة بالقروض لا تتبع التوزيع الطبيعي أو تقترب منه ، وبالشكل الذي يثبت تنوعها وتفاوتها من فترة لأخرى ، حيث لا يوجد اتساق بين البنوك المقيدة بالبورصة حول كيفية تقدير مخصص خسائر القروض.
- ب. جميع المتغيرات ذات الصلة بالربحية تتبع التوزيع الطبيعي وبالشكل الذي يقدم وبصورة استباقية دلالات حول توافر ممارسات إدارة ربح بالقطاع كوحدة متكاملة ، أو على مستوى وحداته بصورة فردية.
- ج. هناك تنوع ملحوظ في أحجام البنوك ، فهناك البنوك كبيرة الحجم ، وهناك البنوك المتوسطة ، وهناك البنوك الصغيرة ، وبالشكل الذي سمح بتبعية هذا المتغير للتوزيع الطبيعي.

جدول ٣: اختبار تبعية متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي

مسلسل	المتغير	رمز المتغير	معامل الألتواء	معامل التفرطح	التقدير وفق الخصائص النوعية	اختبار Wilk - Shapiro			الشكل التافوسي	
						أحصائية الاختبار	مغوية الاختبار	يتبع / لا يتبع	مستوى الانتظام	يقترب / لا يقترب
1	التقديرات غير الاختيارية لمخصص خسائر القروض	NDLLP	4.439	24.071	لا يتبع	0.478	0.001	لا يتبع	غير منتظم	لا يقترب
2	القروض غير المحصلة	NPL	2.456	4.993	لا يتبع	0.59	0.001	لا يتبع	غير منتظم	لا يقترب
3	التغير في القروض غير المحصلة	Delta_NPL	9.257	88.741	لا يتبع	0.165	0.001	لا يتبع	غير منتظم	لا يقترب
4	التغير في إجمالي القروض	Delta_TL	7.731	67.686	لا يتبع	0.328	0.001	لا يتبع	غير منتظم	لا يقترب
5	معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع	LDeposits	11.023	126.73	لا يتبع	0.075	0.001	لا يتبع	غير منتظم	لا يقترب
6	معدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول	EA	0.112	-0.112	يتبع	0.993	0.428	يتبع	منتظم	يقترب
7	معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول	EBTP	-0.157	1.126	يتبع	0.982	0.012	لا يتبع	منتظم	يقترب

مستل	المتغير	رمز المتغير	معامل الألتواء	معامل التفرطح	التقدير وفق الخصائص النوعية	اختبار Wilk - Shapiro			الشكل الناقوسي	
						أحصائية الاختبار	معنوية الاختبار	يتبع / لا يتبع	مستوى الانتظام	يقرب / لا يقرب
8	حجم البنك " اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "	In_TA	0.176	0.287	يتبع	0.99	0.172	يتبع	منتظم	يقرب
9	معدل العائد على الأصول	ROA	-0.359	1.253	يتبع	0.976	0.002	لا يتبع	منتظم	يقرب
10	معدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية	TLE	10.791	137.76	لا يتبع	0.325	0.001	لا يتبع	غير منتظم	لا يقرب

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف في نتائج التحليل الأحصائي.

تفسير: يعد المتغير تابعاً للتوزيع الطبيعي من منظور الألتواء عندما تكون قيمته حول الصفر ، بزيادة درجتين أو نقص درجتين ، ومن منظور التفرطح عندما تكون قيمته حول ١.٢- والمعتاد عندما تتراوح القيمة بين ٣ و -٣ ، ومن منظور الاختبار يتبع المتغير التوزيع الطبيعي عندما تزيد المعنوية الحقيقية للاختبار عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وهو اختبار فاسي للغاية لا يمرر سوى المتغيرات النموذجية ؛ ولذا من المفضل إلى جانبه يتم الاعتماد على الألتواء والتفرطح والشكل الناقوسي للمدرج التكراري.

٥-؛ الخطوة الأولى: صياغة رؤية استباقية لمستوى الاستقرار الزمني لمؤشرات الربحية

تشتمل هذه الخطوة على تقدير الاستقرار الزمني لمؤشرات الربحية ، حيث تهدف إلى تكوين رؤية استباقية عن مستوى استقرار تلك الأرباح. إذ أن توافر الاستقرار يعني تزايد احتمالية تواجده ممارسات إدارة الربح ولكنه لا يوفر الدليل على تواجده تلك الممارسات ، بينما غياب هذا الاستقرار يعني تزايد احتمالية عدم تواجده تلك الممارسات ، ولكنه لا يقدم الدليل على غيابها. ويعرض الجدول رقم (٤) ، المعلمات الإحصائية الرئيسية لدالة الانحدار الزمنية وفق النموذج الزمني الخبير ، والذي يحدد نموذج الانحدار المناسب - بدون تدخل من الباحث - وبما يتلاءم مع خصائص السلسلة الزمنية محل التحليل.

ويعكس الجدول رؤية غير محددة لمؤشرات الربحية في القطاع ، حيث أن القدرة التفسيرية لعنصر الزمن محدودة للغاية ويعكس ذلك ضعف القدرة التنبؤية لمؤشرات الربحية. ويتسق ذلك مع أحصائيات اختبار Ljung-Box والتي تعكس قدرة القيم التاريخية على التنبؤ بنفسها في المستقبل ، إذ أنها ولكل من المؤشرين غير معنوية ، كما أن السلسلة الزمنية ساكنة بدرجة متوسطة ، وبالقدر الذي يقدم رؤية ضبابية عن القطاع ، حيث أن احتمالية تواجده ممارسات أو غيابها تكاد تكون متساوية.

جدول ٤ : مستوى الاستقرار الزمني لمؤشرات الربحية

القدرة التفسيرية لعنصر الزمن	النموذج المستخدم	خصائص السلسلة الزمنية			أحصائية Ljung - Box				الترميز	المتغير	مسلسل
		تقدير استقرار السلسلة الزمنية	مربعات الأخطاء	معامل السكون	تقدير قدرة القيمة على التنبؤ بما يليه	المتنوية الحقيقية	درجة الحرية	أحصائية الاختبار			
مؤشرات الربحية محل التحليل											
(0.135, 0.001)	ARIMA (1,0,0)	ساكنة بدرجة متوسطة	0.001	0.521	غير متوافرة	0.314	17	19.248	EBTP	معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض	1
(0.128, 0.001)	ARIMA (0,0,9)	ساكنة بدرجة متوسطة	0.009	0.546	غير متوافرة	0.594	13	11.198	ROA	معدل العائد على الأصول	2

المصدر: من إعداد الباحث بصرف في نتائج التحليل الأحصائي.

تفسير: يوضح اختبار Ljung-Box قدرة السلوك التاريخي للقيمة على التنبؤ بقيمتها المستقبلية. ويشترط لتوافر القدرة التنبؤية انخفاض المتنوية الحقيقية للاختبار عن المتنوية المقدرة بـ ٥% والتي لم تتوافر ، ويعكس مستوى السكون استقرار السلسلة الزمنية ، حيث أن قيمة معامل السكون إذا كانت ٠.٥ فأقل يعد السكون ضعيف ، أكبر من ٠.٥ حتى ٠.٧ يتم توصيفه بمستوى متوسط من السكون ، أكثر ذلك يتم توصيفه بمستوى جيد من السكون.

٥-٥ الخطوة الثانية: تقدير مستوى التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض

تمثل تلك الخطوة المرحلة الأولى من تطبيق النموذج المقترح ، والتي تشمل على صياغة مؤشر التقديرات الاختيارية ، وذلك من خلال بواقي دالة الانحدار لتأثير ثلاثة متغيرات مستقلة على التقديرات غير الاختيارية لمخصص خسائر القروض NDLLP والذي يمثل المتغير التابع. وتمثل تلك المتغيرات في: القروض غير المحصلة NPL ، والتغير في القروض غير المحصلة Delta_NPL ، والتغير في إجمالي القروض Delta_TL . وتمثل المتغيرات المفسرة الثلاثة المتغيرات المستقلة.

ولما كانت المتغيرات الأربعة لا تتبع التوزيع الطبيعي ؛ لذا كان لزاماً المفاضلة بين مجموعة من نماذج الانحدار لاختيار أفضلها لتمثيل العلاقة. ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تلك المفاضلة والتي نتج عنها تفضيل نموذج الانحدار التربيعي " دالة انحدار من الدرجة الثانية " ، وذلك لأن تلك الدالة يتوافر بها أفضل معامل تحديد مُعدل R^2 Adjusted و قدره ٢٧.٨% وذلك على مستوى المتغير الأكثر تأثيراً ، وهو متغير القروض غير المحصلة ، حيث أن المتغيرين الآخرين قدرتهما التفسيرية محدودة للغاية سواء متغير التغير في القروض غير المحصلة أو متغير التغير في إجمالي القروض. ولذا فإن تأثيرهما غير ذي قيمة في عملية المفاضلة.

جدول ٥: اختيار أفضل نموذج لتمثيل العلاقة التأثيرية

التغير في إجمالي القروض	التغير في القروض غير المحصلة	القروض غير المحصلة	الإصطلاح	كافة النماذج المتاحة للتحليل
Delta_TL	Delta_NPL	NPL		
0.058	0.022	0.275	Linear	العلاقة الخطية
0.06	0.029	0.278	Quadratic	دالة إنحدار تربيعية
0.078	0.031	0.275	Cubic	دالة إنحدار تكعيبية
0.047	0.029	0.195	Compound	دالة إنحدار تركيبيية
0.047	0.029	0.195	Growth	دالة نمو
0.047	0.029	0.195	Exponential	دالة إنحدار أسية
0.047	0.029	0.195	Logistic	دالة لوغاريتمية

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

تفسير: يشمل الجدول على قيمة معامل التحديد المعدل للتأثير المنفرد لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وقد اعتمدت المفاضلة على المتغير المستقل الأكثر تأثيراً وهو متغير القروض غير المحصلة ، والذي يعد الأقوى تأثيراً . وتجدر الإشارة إلى قيام الباحث وفي خطوة إضافية لم ترد في البحث بتحديد الأوزان النسبية لكل متغير من المتغيرات الثلاثة وذلك من خلال نموذج Optimal Scaling ، حيث اتضح أن متغير القروض غير المحصلة يمثل ٨١.٥% من قوة التأثير في المتغير التابع.

ويوضح الجدول رقم (٦) المعلمات الإحصائية الرئيسية لتأثير المتغيرات الثلاثة المستقلة على المتغير التابع ، ومع ملاحظة أن دالة الانحدار أصبحت تتضمن ستة متغيرات وليس ثلاثة ، وذلك " لتربيع " كل متغير من المتغيرات الثلاثة ، وذلك لأن الدالة المعتمد عليها في تلك الخطوة دالة تربيعية. حيث تم التوصل لنموذج انحدار معنوي بقدرة تفسيرية تبلغ ٣٥.٥% قبل التصويب و ٣٣.٥% بعد التصويب ، وبالشكل الذي يعني أن التقديرات غير الاختيارية تشكل ٣٣.٥% من مقدار مخصص خسائر القروض ، بينما تشكل التقديرات الاختيارية ٦٦.٥% من تلك التقديرات. ولا يعني ذلك وجود ممارسات إدارة ربح بالقطاع من عدمه ، ولكن يعكس ذلك مساحة الحرية الكبيرة المكفولة للمديرين للتحكم في سلوك المخصص بما قد يدعم الربح على حساب الحقيقة. وتحقق الخطوة الثانية من النموذج توفير الإجابة بشأن إلى أي مدى استغلت إدارات البنوك تلك المساحة الكبيرة من الحرية في بناء مخصص خسائر القروض. وعلى ذلك ، من المفضل دوماً الحصول على قدرة تفسيرية عالية في تلك الخطوة ، حيث أن القدرة العالية تقدم دلالات استباقية على انخفاض مساحة الحرية المتاحة للإدارة لتحريف مخصص خسائر القروض.

تشتمل دالة الانحدار على علاقات تتسق مع المنطق ، حيث أن معاملات المتغيرات المستقلة الثلاثة موجبة ، وبما يعني أن زيادة القروض المتعثرة وزيادة معدل التغير بها وكذلك زيادة معدل التغير في القروض يستتبعه زيادة في مخصص القروض. كما تظهر القروض غير المحصلة بوصفها أقوى المتغيرات تأثيراً داخل النموذج.

جدول ٦: دالة الانحدار المعبرة عن الخطوة الثانية في النموذج " صياغة المؤشر المعبر عن التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض "

المتغيرات المؤثرة	رمز المتغيرات	معامل المتغير المستقل	الخطأ المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير
ثابت دالة الانحدار		0.06	0.032		1.892	0.06	غير معنوي
القروض غير المحصلة	NPL	<u>0.291</u>	0.495	0.15	0.59	0.557	غير معنوي
تربيع متغير القروض غير المحصلة	NPL_Square	1.532	0.874	0.45	1.75	0.081	غير معنوي
التغير في القروض غير المحصلة	Delta_NPL	<u>0.222</u>	0.185	0.39	1.197	0.233	غير معنوي
تربيع متغير التغير في القروض غير المحصلة	Delta_NPL_Square	-0.109	0.111	-0.87	-0.979	0.329	غير معنوي
التغير في إجمالي القروض	Delta_TL	<u>0.177</u>	0.069	0.597	2.571	0.011	معنوي
تربيع متغير التغير في إجمالي القروض	Delta_TL_Square	-0.003	0.034	-0.08	-0.085	0.932	غير معنوي
المعنوية الحقيقية للنموذج	0.001	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥% بما يشير إلى معنوية النموذج وصلاحيته للاستدلال.					
قيمة ف المحسوبة	17.355	أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المقدر بـ ٥% ودرجتي حرية ٦ للانحدار و ١٨٩ لبقاوي الدالة.					
قيمة معامل التحديد	0.335						
الخطأ المعياري للتقدير	0.224	محدود وبالشكل الذي يعكس سلامة النموذج.					

المصدر: من إعداد الباحث ، بنصرف في نتائج التحليل الأحصائي.

تفسير: دالة الانحدار الموضحة هي دالة تربيعية " دالة انحدار من الدرجة الثانية " والتي تعد أفضل تمثيل للعلاقة التأثيرية ، وقد قام الباحث وعلى سبيل التيقن ببناء دالة انحدار متعدد من الدرجة الأولى لبيان تأثير المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير التابع ، وكانت قيمة معامل التحديد التصويبي بها ٠.٣٠٥ ، والخطأ المعياري للتقدير ٠.٢٨٢ . وهي معلمات أقل من المعلمات الواردة في النموذج التربيعي المطبق ، وبالشكل الذي يثبت سلامة رؤية الباحث في تفضيل نموذج الانحدار التربيعي مقارنة بالانحدار من الدرجة الأولى، وعلى الرغم أن الفرق بينهما قد لا يعد جوهري إلا أنه قد يؤثر على النتائج المتحصل عليها في الخطوات التالية من التحليل.

ويوضح الجدول رقم (٧) المعلمات الإحصائية الرئيسية لبواقي دالة الانحدار السابق عرضها ، حيث تمثل تلك البواقي متغير التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض DLLP ، حيث يقترب توزيع المتغير من التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة بما يمكن من الاعتماد على الدوال الخطية من الدرجة الأولى في الخطوة الثانية من التحليل. ويؤيد ذلك انتظام الشكل الناقوسي للمدرج التكراري والمعروض بالشكل رقم (١). وكذلك اقتراب معامل الالتواء من الصفر.

وتعد المعلمات الإحصائية للبواقي جيدة ، مع تباين محدود للغاية يبلغ ٠.٠٤٨ ، وبالشكل الذي يدعم وجود اتساق بين الوحدات المكونة للمجتمع من حيث آليات وقواعد صياغة مخصص خسائر القروض. ويعكس ذلك بطبيعة الحال الرقابة المشددة المفروضة على تلك البنوك من خلال البنك المركزي المصري.

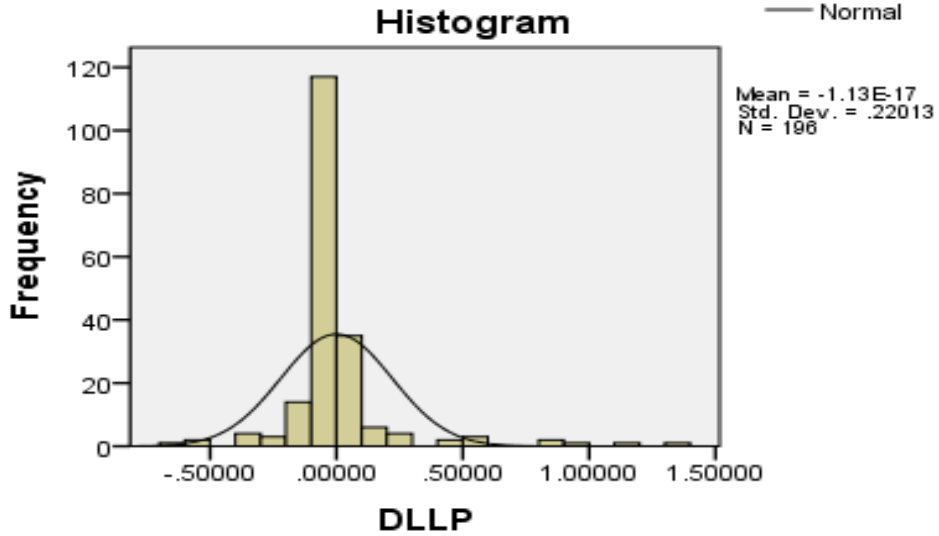
وفي ظل هذه الصورة يكون قد تم توفير الدليل التطبيقي على قبول الفرض الأول من فروض البحث والذي ينص على:

" توجد علاقة تأثير أحصائية ذات دلالة معنوية لمجموعة من المؤشرات المالية ذات الصلة بالقروض غير المحصلة - معدل القروض غير المحصلة ، ومعدل تغييرها ، ومعدل تغير إجمالي القروض - في مخصص خسائر القروض وبالشكل الذي يسمح بتقدير مساحة الحرية المتاحة للإدارة عند صياغة تقديرات هذا المخصص وبما يمكن من قياس التقديرات الاختيارية "

جدول ٧: المعلمات الإحصائية الرئيسية لمتغير التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض DLLP

المتغير	رمز المتغير	المتوسط	المتوسط المرجح	الوسيط	التباين	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض	DLLP	0.000001	-0.022	-0.029	0.048	0.22	-0.657	1.352
		معامل الالتواء	معامل التفرطح	أحصائية اختبار التبعية	المعنوية الحقيقية لاختبار التبعية	مستوى انتظام الشكل الناقوسي	التقدير وفق الاختبار	التقدير وفق المعلمات الأخرى
		2.968	14.787	0.633	0.001	منتظم	لا يتبع	يقترب

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصريف في نتائج التحليل الإحصائي.



شكل ١: مستوى انتظام الشكل الناقوسي لتوزيع التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

٥-٦ الخطوة الثالثة: قياس وتقييم مستوى ممارسات إدارة الربح على المستوى القطاعي

تشتمل هذه الخطوة على قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح على مستوى القطاع كوحدة متكاملة Pooling Data ، وذلك من خلال علاقة التأثير لستة من المتغيرات المستقلة في التقديرات الاختيارية DLLP السابق تكوينها في الخطوة الأولى من خطوات النموذج . وتمثل تلك المتغيرات المستقلة في: معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الدوائع ، ومعدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول ، ومعدل الأرباح قبل الضرائب ، ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول ، وحجم البنك ، ومعدل العائد على الأصول ، ومعدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية ، وذلك من خلال علاقة خطية متعددة المتغيرات ، نظراً لتبعية جميع المتغيرات - وعددها سبعة - للتوزيع الطبيعي.

ويوضح الجدول رقم (٨) المعلمات الإحصائية الرئيسية لعلاقة التأثير ، حيث كان نموذج الانحدار غير معنوي ، حيث بلغت المعنوية الحقيقية للنموذج ٠.١٠٤ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضية والمقدرة بـ ٥% ، ومع مقدرة تفسيرية ضعيفة للغاية لم تتجاوز ٢.٤% ، وبالشكل الذي يثبت عدم تواجد ممارسات إدارة الربح بالقطاع. إذ أن إدارات البنوك - وذلك على وجه العموم بالقطاع - وعلى الرغم من توافر مساحة حربية في تقدير مخصص خسائر القروض تقدر بـ ٦٦.٥% ، إلا أنها لم تستغل تلك الحرية لدعم الربح من خلال ممارسات عمدية.

كما يوضح الجدول رقم (٩) المتغيرات الأكثر تأثيراً في التقديرات الاختيارية من خلال دالة إنحدار مرحلية تتغلب على مشكلة الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة ، حيث تم التوصل إلى نموذج انحدار معنوي بالاعتماد على متغير معدل الأرباح قبل

الضرائب والمخصص إلى إجمالي الأصول. وعلى الرغم من معنوية النموذج وصلاحيته للاستدلال الإحصائي إلا أن قدرته التفسيرية ضعيفة. حيث لم تتجاوز ٤.٢%. وبالشكل الذي يوفر دليلاً جديداً على عدم تواجد ممارسات إدارة ربح على مستوى القطاع كوحدة متكاملة. وإن تواجدت فهي محدودة للغاية، ومع ملاحظة وجود المعامل السالب لمتغير الربحية في الدالة، وهي إشارة منطقية حيث أن اتجاه الأرباح نحو الزيادة يستتبعه اتجاه ممارسات إدارة الربح نحو النقص.

وبتلك الكيفية فقد تم توفير الدليل التطبيقي المؤيد لقبول الفرض الثاني من فروض البحث والذي ينص على:

"توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية أو غير معنوية لمجموعة من المؤشرات المالية في التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض وبالشكل الذي يسمح بتقدير مستوى تواجد أو عدم تواجد ممارسات إدارة الربح"

جدول ٨: المتغيرات المؤثرة في التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض

المتغيرات المؤثرة	رمز المتغيرات	معامل المتغير المستقل	الخطأ المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير
ثابت دالة الانحدار		0.113	0.362		0.311	0.756	غير معنوي
معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع	LDDeposits	-0.0002	0.001	-0.006	-0.083	0.934	غير معنوي
معدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول	EA	0.315	0.562	0.053	0.56	0.576	غير معنوي
معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول	EBTP	-4.163	2.504	-0.292	-1.663	0.098	غير معنوي
حجم البنك " اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "	In_TA	-0.007	0.034	-0.017	-0.206	0.837	غير معنوي
معدل العائد على الأصول	ROA	1.461	3.078	0.086	0.475	0.636	غير معنوي
معدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية	TLE	0.001	0.002	0.07	0.867	0.387	غير معنوي
المعنوية الحقيقية للنموذج	0.104	أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥% بما يؤكد عدم معنوية النموذج؛ وبالتالي عدم صلاحيته للاستدلال.					
قيمة ف المحسوبة	1.788	أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المقدر بـ ٥% ودرجتي حرية ٦ للانحدار و ١٨٩ لبواقي الدالة.					
قيمة معامل التحديد التصويبي	0.024	يبلغ معامل الارتباط ٠.٢٣٢، ويبلغ معامل التحديد ٠.٠٥٤، وهي قدرة تفسيرية ضعيفة للغاية وغير معنوية.					
الخطأ المعياري للتقدير	0.218	محدود ولكن الدالة غير معنوية					

المصدر: من إعداد الباحث، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

جدول ٩: المتغيرات الأكثر تأثيراً في التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض

المتغيرات المؤثرة	ترميز المتغيرات	معامل المتغير المستقل	الخطأ المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير
ثابت دالة الانحدار		0.089	0.033		2.716	0.007	معنوي
معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول	EBTP	-3.076	1	-0.216	-3.077	0.002	معنوي
المعنوية الحقيقية للنموذج	0.002	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥% بما يثبت معنوية النموذج ؛ وبالتالي صلاحيته للاستدلال					
قيمة ف المحسوبة	9.466	أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المقدر بـ ٥% ودرجتي حرية واحد للانحدار و ١٩٤ لبقائي الدالة.					
قيمة معامل التحديد التصويبي	0.042	يبلغ معامل الارتباط ٠.٢١٦ ، ويبلغ معامل التحديد ٠.٠٤٧ ، وهي قدرة تفسيرية ضعيفة للغاية ولكنها معنوية					
الخطأ المعياري للتقدير	0.215	محدود وبالشكل الذي يؤكد سلامة التقدير					

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف في نتائج التحليل الأحصائي.

٥-٧ الخطوة الرابعة: تقدير مستوى ممارسات إدارة الربح بالبنوك كوحدات فردية

تشتمل هذه الخطوة على تقدير مستوى ممارسات إدارة الربح بالبنوك بصورة فردية ، بحيث يتضمن التحليل تقدير مستوى ممارسات إدارة الربح في كل بنك على حدة ، أي تكرار ما تم تنفيذه في الخطوة الثانية على مستوى القطاع ولكن في تلك الخطوة على مستوى البنوك كوحدات فردية ، وعلى ذلك ووفق أخلاقيات البحث العلمي المتعارف عليها لن يُصحح الباحث عن أسم البنك ، ويكتفي بذكر نوع النشاط فقط لأغراض تحليلية (نشاط معتاد / مربحة) .

ويوضح الجدول رقم (١٠) المعلمات الرئيسية لتأثير المتغيرات المستقلة الستة الواردة بالخطوة الثانية في التقديرات الاختيارية لمخصص القروض وذلك لكل بنك على حدة ، وذلك بالاعتماد على آليتين. إذ تتحدد الآلية الأولى في الانحدار التصويبي بأسلوب الأمدخال Enter ، وتتحدد الآلية الثانية في الانحدار المرحلي بطريقة الخطوة خطوة Stepwise . وتستخدم الآلية الأولى في توفير الإجابة عن سؤال وتساؤل ؛ فأما عن السؤال فهو: هل توجد ممارسات إدارة ربح بالبنك؟ ، وأما عن التساؤل: فإلى أي مدى تصل كثافة تلك الممارسات؟. ، بينما يستخدم الانحدار المرحلي بأسلوب الخطوة خطوة لتحديد أهم المتغيرات تأثيراً في ممارسات إدارة الربح في حالة تواجدها.

ومن خلال التحليل الوارد بالجدول رقم (١٠) وقواعد التقدير الواردة بالتفسير الملحق أسفل الجدول ، تم تصنيف البنوك الأربعة عشر إلى فئتين ، حيث اشتملت الفئة الأولى على خمسة بنوك لا تتواجد بها ممارسات إدارة ربح ، واشتملت الفئة الثانية على تسعة بنوك تتواجد بها تلك الممارسات ، إما بصورة مكثفة أو بصورة محدودة حيث تعيب الصورة المتوسطة. وتتضمن الفئة الأولى خليط من البنوك ذات النشاط المعتاد وبنوك المراجعة ، ونفس الحال بالنسبة للفئة الثانية ، وبالشكل الذي يقدم دلالات بشأن التأثير الحيادي لطبيعة المعاملات في مجال ممارسات إدارة الربح ، ومع ملاحظة أن كافة البنوك المصنفة على أنها كبيرة الحجم لا تتواجد بها ممارسات إدارة ربح ، وبخاصة بنك القاهرة الذي يشغل منفرداً ٣٥% من حجم المجتمع.

فيما يتعلق بالمتغيرات الأكثر تأثيراً في ممارسات إدارة الربح جاء معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض في الترتيب الأول ، حيث ظهرا كمؤثرين في خمس حالات ، ثم أتت متغيرا القروض إلى الودائع والالتزامات إلى حق الملكية في المرتبة الثانية ولكل منها تأثير في ثلاث حالات ، ثم حجم البنك في المرتبة الثالثة وظهر مؤثراً في حالتين ، ثم حق الملكية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول في المرتبة الرابعة ، وظهر كل منهما كمتغير مؤثر في حالة واحدة فقط.

جدول ١٠ : قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك كل على حدة " تحليل على مستوى الوحدات الفردية "

المتغيرات الأكثر تأثيراً في الممارسات في حال تواجدها	نموذج الإدخال المرحلي	التفسير	مستوى كثافة الممارسات في حالة تواجدها	تقدير تواجد الممارسات موجودة/غير موجودة	نموذج الإدخال الوصفي	نوعية النشاط	رمز البنك	مسلسل
-	لم يستدل على نموذج	زيادة المعنوية الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وعلى ذلك فالدالة غير صالحة للاستدلال	-	غير موجودة	نشاط معتاد		A	1
					0.504	قيمة معامل التحديد		
					0.409	مقدار المعنوية الحقيقية		
					0.03	خطأ التنبؤ		
المتغيرات المؤثرة	0.82	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكثفة	موجودة	نشاط معتاد		B	2
معدل الأرباح قبل الضرائب والمخصص (-)					0.73	قيمة معامل التحديد		
					0.05	مقدار المعنوية الحقيقية		
					0.237	خطأ التنبؤ		
المتغيرات المؤثرة	الدورة الثالثة	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكثفة	موجودة	نشاط معتاد		C	3
القروض / الودائع (-)					0.928	قيمة معامل التحديد		
معدل العائد قبل الضرائب ومخصص القروض (-)					0.001	مقدار المعنوية الحقيقية		
الالتزامات / حق الملكية (-)					0.03	خطأ التنبؤ		
	لم يستدل على دالة	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكثفة	موجودة	مراوحة		D	4
					0.866	قيمة معامل التحديد		
					0.009	مقدار المعنوية الحقيقية		
					0.014	خطأ التنبؤ		
المتغيرات المؤثرة	الدورة الثالثة	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكثفة	موجودة	نشاط معتاد		E	5
القروض / الودائع (+)					0.922	قيمة معامل التحديد		

معدل العائد قبل الضرائب ومخصص القروض (-)	0.001				0.001	مقدار المعنوية الحقيقية			
الالتزامات / حق الملكية (-)	0.017				0.019	خطأ التنبؤ			
المتغيرات المؤثرة	الدورة الأولى	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكتفة	موجودة	نشاط معتاد			6	F
حجم البنك (-)	0.551				قيمة معامل التحديد		0.761		
	0.002				مقدار المعنوية الحقيقية		0.05		
	0.03				خطأ التنبؤ		0.029		
	لم يستدل على دالة	دالة انحدار غير معنوية	-	غير موجودة	نشاط معتاد			7	G
					قيمة معامل التحديد		0.322		
					مقدار المعنوية الحقيقية		0.755		
					خطأ التنبؤ		0.114		
المتغيرات المؤثرة		زيادة المعنوية الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وعلى ذلك فالدالة غير صالحة للاستدلال ، ولكن هناك دالة مرحلية ذات معنوية وتصلح للاستدلال	محدودة	موجودة	نشاط معتاد			8	H
معدل الأرباح قبل الضرائب والمخصص (-)	0.387				قيمة معامل التحديد		0.654		
	0.017				مقدار المعنوية الحقيقية		0.162		
	0.272				خطأ التنبؤ		0.268		
	لم يستدل على دالة	زيادة المعنوية الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وعلى ذلك فالدالة غير صالحة للاستدلال	-	غير موجودة	مراجعة			9	I
					قيمة معامل التحديد		0.588		
					مقدار المعنوية الحقيقية		0.26		
					خطأ التنبؤ		0.093		
	لم يستدل على دالة	زيادة المعنوية الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وعلى ذلك فالدالة غير صالحة للاستدلال	-	غير موجودة	نشاط معتاد			10	J
					قيمة معامل التحديد		0.732		
					مقدار المعنوية الحقيقية		0.09		
					خطأ التنبؤ		0.016		
	لم يستدل على دالة	زيادة المعنوية الحقيقية عن	-	غير موجودة	نشاط معتاد			11	K
					قيمة معامل التحديد		0.411		

		مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وعلى ذلك فالدالة غير صالحة للاستدلال			0.591	مقدار المعنوية الحقيقية
					0.295	خطأ التنبؤ
المتغيرات المؤثرة		زيادة المعنوية الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وعلى ذلك فالدالة غير صالحة للاستدلال	محدودة	موجودة	نشاط معناد	L 12
معدل العائد قبل الضرائب ومخصص القروض (+)	0.316				0.46	قيمة معامل التحديد
	0.036				0.04	مقدار المعنوية الحقيقية
	0.026				0.03	خطأ التنبؤ
المتغيرات المؤثرة	الدورة الثانية	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكثفة	موجودة	مراوحة	M 13
الالتزامات / حق الملكية (+)	0.596				0.792	قيمة معامل التحديد
حق الملكية/إجمالي الأصول (+)	0.007				0.036	مقدار المعنوية الحقيقية
	0.364				0.327	خطأ التنبؤ
المتغيرات المؤثرة	الدورة الثالثة	دالة انحدار معنوية مع قدرة تفسيرية تفوق الـ ٧٠%.	مكثفة	موجودة	نشاط معناد	N 14
حجم البنك (-)	0.854				0.879	قيمة معامل التحديد
القروض/الودائع (-)	0.001				0.006	مقدار المعنوية الحقيقية
معدل العائد على الأصول (+)	0.087				0.095	خطأ التنبؤ

المصدر: من إعداد الباحث بتصريف في نتائج التحليل الأحصائي.

تفسير: يتم الأقرار بوجود ممارسات إدارة ربح عند وجود معنوية لدالة الانحدار. ويتم الأقرار بتوافرها عند انخفاض المعنوية الحقيقية للنموذج عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥% أو تساويها معها ، ويتم تحديد مستوى كثافة تلك الممارسات من خلال قيمة معامل التحديد لدالة الانحدار ، بحيث يتم توصيف الممارسة بالمكثفة عند بلوغ معامل التحديد ٧٠% أو أكثر ، ومتوسطة بدءاً من ٥٠% لأقل من ٧٠% ، ومحدودة فيما يقل عن ٥٠%.

وفي ظل هذه الصورة قد حدث تفاوت في مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح بين القطاع كوحدة متكاملة والبنوك كوحدات فردية. فالبنوك كقطاع متكامل لا تتواجد به ممارسات إدارة ربح ، بينما تسع من وحداته الأربعة عشر " ٦٤.٢%" بها ممارسات إدارة ربح يمكن وصفها في مجملها العام بأنها مكثفة. والآن يأتي التساؤل: إلى أي مدى كانت الخصائص المالية المنعكسة في المتغيرات العشرة التي اعتمد عليها النموذج في خطوته متباينة بين البنوك؟، ولتوفير الإجابة عن هذا التساؤل تم إجراء تحليل التباين بين البنوك الخالية من ممارسات إدارة الربح "Clean: Dummy Variable 1" والبنوك التي يوجد بها ممارسات "Unclean: Dummy Variable 2". ويعرض الجدول رقم (١١) نتائج تحليل التباين بين المجموعتين بالاعتماد على المتغيرات العشرة المعتمد عليها في النموذج. وقد اعتمد الباحث في ذلك على تحليل تباين معلمي F-Test ، وتحليل تباين لا معلمي Kruskal-Wallis H ، نظراً لتوافر شرط التوزيع الطبيعي لبعض المتغيرات وعدم توافره للبعض الأخرى.، ويعد هذا ليس من قبيل الرفاهية البحثية ولكن لتحديد دور التفاوت في التقدير الإحصائي إلى الحدود الدنيا.

ومن خلال الجدول يتضح وجود متغيرين بهما فروق معنوية بين البنوك الخالية من الممارسات والبنوك التي بها ممارسات ، وهما: القروض غير المحصلة وحجم البنك ، ومع ملاحظة أن الاختبارين قد اتفق تقديرهما في حالة حجم البنك بينما اختلف هذا التقدير في حالة القروض غير المحصلة ، وبالقدر الذي يثبت الدور المحوري الذي يقوم به حجم البنك في مجال التمييز بين البنوك الخالية وغير الخالية من ممارسات إدارة الربح ، ومع تأثير عكسي على تلك الممارسات ، حيث أن زيادة حجم البنك يكون مصحوباً دوماً بتقليص مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح ، ويتسق ذلك مع نتائج كافة الدراسات السابقة. كما أنه لا يمكن إهمال دور القروض غير المحصلة وإن كان تحليل الفروق غير المعلمي في حالة هذا المتغير هو الأكثر موضوعية في الحكم والتقدير نظراً لعدم تبعية توزيع المتغير للتوزيع الطبيعي.

جدول ١١: تقدير تباين الخصائص المالية بين البنوك الخالية من ممارسات إدارة الربح والبنوك التي تزاولها

مسلسل	المتغير	ترميز المتغير	F-Test		Kruskal-Wallis H	
			المعنوية الحقيقية	التقدير	المعنوية الحقيقية	التقدير
1	التقديرات غير الاختيارية لمخصص خسائر القروض	NDLLP	0.783	لا يوجد فروق	0.397	لا يوجد فروق
2	القروض غير المحصلة	NPL	0.009	يوجد فروق	0.662	لا يوجد فروق
3	التغير في القروض غير المحصلة	Delta_NPL	0.078	لا يوجد فروق	0.699	لا يوجد فروق
4	التغير في إجمالي القروض	Delta_TL	0.163	لا يوجد فروق	0.761	لا يوجد فروق
5	معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع	Ldeposits	0.981	لا يوجد فروق	0.055	لا يوجد فروق
6	معدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول	EA	0.183	لا يوجد فروق	0.684	لا يوجد فروق
7	معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول	EBTP	0.469	لا يوجد فروق	0.655	لا يوجد فروق
8	حجم البنك " اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "	In_TA	0.001	يوجد فروق	0.001	يوجد فروق
9	معدل العائد على الأصول	ROA	0.37	لا يوجد فروق	0.359	لا يوجد فروق
10	معدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية	TLE	0.333	لا يوجد فروق	0.981	لا يوجد فروق

المصدر: من أعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

تفسير: يتم الحكم بوجود فروق معنوية بين المجموعتين على مستوى المتغير الواحد من خلال انخفاض مستوى المعنوية الحقيقية عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥% ، وقد توافر ذلك في حالة القروض غير المحصلة على مستوى اختبار الفروق المعلمية ، وحدث كذلك مع حجم البنك سواء للفروق المعلمية أو الفروق غير المعلمية.

٥-٨ الخطوة الخامسة: اختبار سلامة التصنيف

من خلال ما تم التوصل إليه في الخطوة الثالثة تم تصنيف البنوك المقيدة بالبورصة المصرية إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى وتشتمل على مجموعة البنوك الخالية من ممارسات إدارة الربح وعددها خمسة بنوك ، والمجموعة الثانية وتشتمل على مجموعة البنوك التي تتواجد بها ممارسات إدارة الربح وعددها تسعة بنوك ، والتساؤل المطروح الآن يتمثل في: إلى أي مدى كان هذا التصنيف موضوعياً؟.

ولتوفير الإجابة عن هذا التساؤل كان لابد من الاعتماد على تحليل التمايز المتعدد " التحليل التمييزي " Discriminant Analysis ، وذلك لتحقيق غرضين ؛ حيث يتمثل الغرض الأول منهما في تقييم مستوى جودة التصنيف السابق التوصل إليه ، بينما يتمثل الغرض الثاني في تحديد المتغيرات الأكثر تمييزاً بين البنوك محل التحليل. ولتنفيذ الاختبار تم إدخال متغير جديد في مصفوفة البيانات يأخذ الرمز E_Management_Code ، وهو متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة "١" إذا كان تصنيف البنك حالياً من الممارسات ، ويأخذ القيمة "٢" إذا كان تصنيف البنك مزاولاً للممارسات ، وقد تم التوصل إلى نموذج التمايز الوحيد والمعروض معلماته الرئيسية بالجدول رقم (١٢) ، حيث بلغت القدرة التمييزية للنموذج ٩٩.٦% وهي قدرة قوية للغاية ، وبمعامل ارتباط كانوني كالي جيد بلغ ٧٠.٦% ، مع توافر معنوية للنموذج تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% ، وجميعها معلمات إحصائية تؤيد سلامة التصنيف السابق التوصل إليه في الخطوة الثالثة من التحليل.

وقد قام النموذج بترتيب المتغيرات العشرة المكونة للنموذج في خطوته من الأقوى تمييزاً إلى الأضعف تمييزاً ، حيث جاء حجم البنك في بداية الترتيب وتلاه المتغيرات التسعة الباقية ، وذلك وفق الترتيب التالي: القروض غير المحصلة ، ثم التغير في القروض غير المحصلة ، ثم التغير في إجمالي القروض ، ثم حق الملكية إلى الأصول ، ثم الالتزامات إلى حق الملكية ، ثم العائد على الأصول ، ثم العائد على الأصول قبل الضرائب والمخصص ، ثم مخصص خسائر القروض ، وأخيراً القروض الممنوحة للعملاء إلى الودائع.

جدول ١٢: اختبار سلامة التصنيف من خلال نموذج التمايز المتعدد

دالة التمايز الوحيدة			رمز المتغير	المتغيرات المؤثرة
الترتيب	القدرة التحميلية	الصورة القياسية		
		-28.786		ثابت الدالة
9	0.020	-0.861	NDLLP	مخصص خسائر القروض
2	0.189	4.045	NPL	القروض غير المحصلة
3	0.128	1.405	Delta_NPL	التغير في القروض غير المحصلة
4	0.101	-0.572	Delta_TL	التغير في إجمالي القروض
10	0.002	-0.002	Ldeposits	معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع
5	0.096	6.794	EA	معدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول
8	0.052	-23.018	EBTP	معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول
1	0.746	2.710	In_TA	حجم البنك " اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "

دالة التمايز الوحيدة			رمز المتغير	المتغيرات المؤثرة
الترتيب	القدرة التحميلية	الصورة القياسية		
7	0.065	1.216	ROA	معدل العائد على الأصول
6	0.070	0.018	TLE	معدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية
الخصائص العامة للنموذج				
قدرة تمييزية عالية تفوق الـ ٧٠%		0.996	القدرة التمييزية للدالة (Eigenvalues)	
دالة تمايز واحدة ولذا فالنسبة ١٠٠%		100%	مساهمة الدالة في تفسير التباين بين المجموعات (%)	
معامل ارتباط قوي		0.706	معامل الارتباط الكانونيكي " Canonical "	
أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقدر بـ ٥%		0.501	قيمة wilk Lambda المحسوبة	
أقل من المعنوية الافتراضية المقدر بـ ٥% ، ولذا فالدالة معنوية وصالحة للاسـتدلال الاحصائي		0.001	معنوية النموذج (Wilks' Lambda)	
أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية مقدر بـ ٥% ودرجة حرية مقدارها ١٠ وبما يثبت سلامة الدالة المتوصل إليها		130.607	قيمة كا ²	
1.332			متوسط النقاط الترجيحية للمجموعة الأولى: Clean	
-0.740			متوسط النقاط الترجيحية للمجموعة الثانية: Unclean	

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الاحصائي.

تفسير: إشارة معاملات دالة الانحدار الطردية الإيجابية هي من الأمور المفضل توافرها في الدالة التمييزية الموضحة ، وذلك لأن كل زيادة في النقاط الترجيحية تعني مزيداً من الانتماء للمجموعة الخالية من ممارسات إدارة الربح. وبالتالي ، نلاحظ على سبيل المثال أن معامل حجم البنك موجب ، وبالشكل الذي يعني أن زيادة الحجم تعني تزايد احتمالية الانتماء للمجموعة الأولى الخالية من الممارسات.

وعلى الرغم من الحصول على نتائج جيدة على مستوى تحليل التمايز المتعدد ، إلا أن نتائجها ولأمانة العلمية قد تكون غير موضوعية ! ، وذلك لسببين ، إذ يمثل السبب الأول منهما في: أن ما يقرب من نصف المتغيرات محل التحليل لا يتبع التوزيع الطبيعي ، والسبب الثاني: عدم توافر شرط التجانس وهو تساوي التباين بين المجموعتين محل التحليل ، حيث بلغت

القيمة الحقيقية لمعنوية اختبار Box's M ٠.٠٠١ وهي أقل من مستوى المعنوية المقدر بـ ٥% وبالشكل الذي يعني رفض الفرض العدمي الذي ينص على تساوي التباين بين المجموعتين وقبول الفرض البديل. وبالتالي فإن شرط التجانس يكون غير متوافر ، ولذلك في هذه الحالة ينصح الأحصائيون وكذلك الدليل الإرشادي لحزمة التحليل الإحصائية الشهيرة SPSS بإمكانية الاعتماد على تحليل Logistic Regression ثنائي التمييز Binary Logistic ، والذي يعد من البدائل الموضوعية لتحليل التمايز المتعدد إذا كان المتغير التابع يأخذ قيمتين فقط كما في الحالة محل التحليل " خالي من الممارسات " و " غير خالي من الممارسات " والمتغيرات محل التحليل يحيط بها الشكوك من حيث مستوى التبعية للتوزيع الطبيعي وفقدت شرط التجانس. ويوضح الجدول رقم (١٣) المعلمات الإحصائية الرئيسية لهذا التحليل.

ويتضح من الجدول الوصول إلى نفس الاستدلال الإحصائي السابق التوصل إليه من خلال تحليل التمايز المتعدد ، وبقدرة تمييزية بلغت ٩٠.٣% وفي إطار دالة تمايز معنوية يتوافر بها كافة اشتراطات السلامة الإحصائية ، مع وجود تماثل في ترتيب المتغيرات الأكثر تمييزاً بين البنوك ، حيث يأتي متغير حجم البنوك في الترتيب الأول ، ثم متغير القروض غير المحصلة في الترتيب الثاني ثم التغير في القروض غير المحصلة في الترتيب الثالث ، وبالشكل الذي يوفر الدليل التطبيقي المؤيد لقبول الفرض الثالث للبحث والذي ينص على:

"يختلف تقدير مستوى تواجد ممارسات إدارة الربح بالبنوك ؛ بحسب كون هذا التقدير على مستوى قطاع البنوك كوحدة متكاملة أو البنوك كوحدات فردية مكونة لهذا القطاع ، نظراً لتباين بعضاً من الخصائص المالية الرئيسية بين البنوك على المستوى الفردي".

جدول ١٣: المعلمات الرئيسية لدالة التمايز اللوغاريتمية

الترتيب	القدرة التمييزية	المعنوية الحقيقية	معاملات دالة الانحدار	رمز المتغير	المتغيرات المؤثرة
-	34.38	0.001	111.709		ثابت الدالة
5	6.624	0.01	3.488	NDLLP	مخصص خسائر القروض
2	19.504	0.001	-12.983	NPL	القروض غير المحصلة
3	10.291	0.001	-9.25	Delta_NPL	التغير في القروض غير المحصلة
4	7.404	0.007	2.589	Delta_TL	التغير في إجمالي القروض
7	1.077	0.299	0.007	Ldeposits	معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع
6	2.142	0.143	-28.421	EA	معدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول
10	0.224	0.636	28.979	EBTP	معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول
1	36.543	0.001	-10.276	In_TA	حجم البنك " اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول "

الترتيب	القدرة التمييزية	المعنوية الحقيقية	معاملات دالة الانحدار	رمز المتغير	المتغيرات المؤثرة
9	0.422	0.516	48.115	ROA	معدل العائد على الأصول
8	0.843	0.359	-0.103	TLE	معدل إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حق الملكية
الخصائص العامة للنموذج					
قدرة النموذج على تمثيل البيانات			0.93	قدرة النموذج على تمثيل العلاقة وفق دالة الترجيح الأعظم Likelihood	
قدرة النموذج على التمييز بين البنوك			0.903	القدرة التمييزية للنموذج	
يعادل ذلك الاستدلال الأحصائي وفق معامل الارتباط الكانونيكي في حالة تحليل التمايز			0.563	القدرة التفسيرية وفق Cox and Snell	
			0.773	القدرة التفسيرية وفق Nagelkerke	
أقل من مستوى المعنوية الافتراضي المقدر بـ ٥% وبما يثبت معنوية النموذج وصلاحيته للاستدلال.			0.001	المعنوية الحقيقية للنموذج	
أقل من هذا الاحتمال يعني الانتماء للمجموعة الأولى ، وأكبر منه تعني الانتماء للمجموعة الثانية ، والنقاط الترجيحية التمييزية هنا ليست قيم مطلقة ولكنها احتمال.			50%	الاحتمال الفاصل	

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الأحصائي.

تفسير: إشارة معاملات دالة الانحدار العكسية " السالبة " هي من الأمور المفضل توافرها في الدالة التمييزية اللوغاريتمية الموضحة ، وذلك لأن كل نقص في النقاط الترجيحية تعني مزيد من احتمالية الانتماء للمجموعة الخالية من ممارسات إدارة الربح ، وعلى ذلك نلاحظ على سبيل المثال أن معامل حجم البنك سالب ، وبالشكل الذي يعني أن زيادة الحجم تعني تزايد احتمالية الانتماء للمجموعة الأولى الخالية من الممارسات ، وهذا التفسير قد يبدو مخالف لدالة التمايز الخطية الأولى ، ولكن النقطة الفاصلة في الدالة اللوغاريتمية هي ٥٠% ، وأقل من هذا الاحتمال تعني الانتماء للمجموعة الأولى الخالية من الممارسات ، ويعد هذا التفسير هام حتى لا يعتقد البعض أن هناك تضارب في إشارة المعاملات بين الدالة التمييزية الأولى ودالة التمايز اللوغاريتمية الثانية.

٦- الخلاصة والنتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية

تتاول هذا البحث قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية لأوراق المالية ، وذلك من خلال آلية مخصص خسائر القروض ، وبالاعتماد على عينة حصرية تتضمن كافة البنوك المقيدة بالبورصة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٠م . وباستخدام نموذج شائع لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك يطلق عليه نموذج ثنائي الخطوة ، حيث تنتهي الخطوة الأولى بتقدير التقديرات الاختيارية في مخصص خسائر القروض ، وتهتم الخطوة الثانية بتحديد المتغيرات المؤثرة في تلك التقديرات ، وبالشكل الذي يمكن من قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح.

وقد انتهى البحث إلى غياب ممارسات إدارة الربح عند تحليل البيانات المالية المتوافرة على مستوى القطاع كوحدة متكاملة ، بينما تتواجد تلك الممارسات عند التحليل على مستوى الوحدات البنكية الفردية كل على حدة. إذ اتضح وجود تلك الممارسات في تسعة من البنوك الأربعة عشر المعتمد عليها في التحليل ، ومع ملاحظة غياب تلك الممارسات في حالة البنوك كبيرة الحجم. وقد اشتملت البنوك التسعة التي تواجدها ممارسات إدارة ربح على خليط من البنوك ، سواء البنوك ذات الأنشطة المعتادة محددة العائد أو بنوك المراجحات " المعاملات الإسلامية ". إذ تضمنت تلك الفئة سبعة بنوك عادية من البنوك محددة العائد ، وبنكين من بنوك المراجحات الإسلامية ، وبالشكل الذي يثبت أن تصنيف البنوك بحسب طبيعة المعاملات لم يكن مؤثراً في قضية ممارسات إدارة الربح.

ونظراً لجوهرية القضية البحثية المطروحة ؛ فقد تم اختبار سلامة التصنيف المتوصل إليه من خلال نموذجين ، أولهما نموذج خطي متعدد يفترض تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي وهو نموذج تحليل التمايز المتعدد ، وقد أظهر النموذج قدرة تمييزية قوية للغاية بلغت ٩٩.٦% ، وتم ترتيب متغيرات النموذج العشرة من الأكثر تمييزاً إلى الأقل تمييزاً وفق الترتيب التالي: حجم البنك ، ثم معدل القروض غير المحصلة ، ثم معدل التغيير في القروض غير المحصلة ، ثم معدل حق الملكية إلى إجمالي الأصول ، ثم معدل الالتزامات إلى حق الملكية ، ثم معدل الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول ، ثم معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول ، ثم معدل مخصص خسائر القروض ، وأخيراً معدل القروض إلى الودائع.

بينما اشتمل النموذج الثاني لاختبار سلامة التصنيف على تحليل تمايز خطي لوغاريتمي ثنائي التمييز لا يشترط تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي ، والذي حقق قدرة تمييزية عالية أيضاً قدرت بـ ٩٠.٣% ، ومع تماثل تام في ترتيب المتغيرات الأربع الأولى الأكثر تمييزاً بين البنوك محل التحليل بين النموذج الأول التمايزي والثاني اللوغاريتمي ، بينما ظهرت المتغيرات الست الباقية وفق الترتيب التالي: معدل مخصص خسائر القروض ، ثم معدل حق الملكية إلى إجمالي الأصول ، ثم معدل القروض إلى الودائع ، ثم معدل الالتزامات إلى حق الملكية ، ثم معدل الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول ، وختاماً معدل الأرباح قبل الضرائب ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول.

وتتمثل النتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها في هذا البحث في تفاوت الاستدلال على تواجده ممارسات إدارة الربح بين المستوى القطاعي ومستوى الوحدات الفردية المكونة للقطاع ، حيث لم تظهر هذه الممارسات على مستوى القطاع بينما ظهرت في ٦٤.٢٩% من الوحدات المكونة للقطاع. وقد تم تفسير ذلك بتأثير الخصائص المالية للبنوك كبيرة الحجم في حالة التحليل القطاعي ، بينما لا يظهر هذا التأثير في حالة التحليل على مستوى الوحدات الفردية. كما لا تلعب مؤشرات الربحية دوراً محورياً في التمييز بين البنوك الخالية من ممارسات إدارة الربح والبنوك التي تتناول تلك الممارسات.

وتم تفسير ذلك بمعدلات الربحية المقاربة بين كافة البنوك محل التحليل. كما أن معدلات الربحية تفوق معدلات الربحية العالمية بقطاع البنوك ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. بينما يلعب حجم البنك دوراً محورياً للغاية في التمييز بين

البنوك ، حيث أن تزايد حجم البنك يرتبط بانخفاض احتمالية وجود ممارسات لإدارة الربح ، ويتسق ذلك مع السياق العام للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حجم البنك وممارسات إدارة الربح.

ويوصي الباحث بالمزيد من الدراسات في مجال قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح ليس في البنوك وحسب ولكن في كافة المؤسسات المالية وبخاصة في شركات التأمين وشركات الوساطة المالية ، حيث أنه على الرغم من كثافة الدراسات التي تناولت وستتناول ممارسات إدارة الربح في المنشآت الصناعية ، إلا أن المشهد في المؤسسات المالية يبدو أنه يتسم بالندرة النسبية عالمياً ، والغياب شبه التام في البيئة العربية.

وتحدد المساهمة الرئيسية لهذا البحث في تناول ظاهرة بحثية تتصف بالندرة في البيئة البحثية العربية عموماً والمصرية على وجه الخصوص . ويضاف لذلك امتداد التحليل ليشمل الوحدات الفردية خلافاً للإطار العام لكافة الدراسات السابقة والتي اكتفت بالتحليل على مستوى القطاع ، وأغفلت التحليل على مستوى الوحدات الفردية ، وإن كان مرجعية ذلك حجم العينات الكبير والسلاسل الزمنية الطويلة التي اعتمدت عليها تلك الدراسات وبخاصة في الحالة الأمريكية.

يتمثل القيد الرئيسي لهذا البحث في احتوائه على تقديرات تتطلب معرفة إحصائية جيدة ، حيث أن جوهرية الظاهرة البحثية أوجبت التزام الباحث التام بمبدأ التيقن البحثي ، وتحديد نقاط الجدل الإحصائي بتنوع النماذج الإحصائية والاختبارات. ويضاف لذلك التزام الباحث بالأخلاقيات البحثية المعتادة من خلال عدم الإفصاح عن أسماء البنوك عند تناول تحليل ممارسات إدارة الربح على المستوى الفردي.

ويطرح البحث العديد من الآفاق البحثية المستقبلية والتي من بينها ما يتعلق بقياس التقديرات الاختيارية لمخصص القروض والتي تمثل المعبر الكمي عن ممارسات إدارة الربح . والتي تم إبرازها في هذا البحث والتي يمكن توظيفها تالياً لبيان تأثيرها على القيمة السوقية للبنوك والقدرة على الاستمرار . كما يطرح البحث العديد من الآفاق الفكرية ذات الصلة بالدراسات المقارنة سواء المقارنة بين البنوك المقيدة في البورصة المصرية والبنوك غير المقيدة ، كذلك المقارنة بين نموذج مخصص القروض والنماذج المتعارف عليها لقياس وتقييم ممارسات إدارة الربح كنموذج Jones وغيره من النماذج الأخرى. تطبيقاً على المؤسسات المالية.

المراجع

- Abbas, A. 2018. Earnings management in banking industry and its impact on the firm value. *Akrual: Journal Akuntansi*, Vol.10, No.1, pp. 69-84.
Note: The title of the journal was written as mentioned in the paper.
- Abu-serdaneh, J. 2018. Bank loan loss accounts, income smoothing, capital management, signaling and procyclicality evidence from Jordan. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol.16, No.4, pp. 677 - 693.
- Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. 1999. Bank loan loss provisions: A reexamination of capital management, earnings management and signaling effects. *Journal of Accounting and Economics*, vol. 28, Issue.1, pp. 1-25.
- Alhadab, M. M., & Al-own, B. 2017. Earnings management and banks performance: Evidence from Europe. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance, and Management Science*, Vol.7, No.4, pp. 134-145.
- Anandarajan, A., Hasan, I. & McCarthy, C. 2007. Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signaling by Australian banks. *Accounting and Finance*, Vol.47, Issue.3, pp. 357-379.
- Anandarajan, A., Hasan, I., & Vivas, A. L. 2005. Loan loss provision decisions: An empirical analysis of the Spanish depository institutions. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 14, pp. 55-77.
- Barefield, R. M., & Comiskey, E. E. 1972. The smoothing hypothesis: An alternative test. *The Accounting Review*, Vol.47, No.2, pp. 291-298.
- Beatty, A., & Harris, D. G. 1999. The effects of taxes, agency costs and Information asymmetry on earnings management: A comparison of

- public and private Firms . *Review of Accounting Studies*, Vol.3, pp. 299–326.
- Beatty, A., Chamberlain, S. L., & Magliolo, J. 1995. Managing financial reports of commercial banks: The influence of taxes, regulatory capital, and earnings. *Journal of Accounting Research*, Vol. 33, No. 2, pp. 231–261.
- Beaver, H. W., & Engel, E. E. 1996. Discretionary behavior with respect to allowances for loan losses and the behavior of security prices. *Journal of Accounting and Economics*, Vol.22, Issues 1-3, pp. 177-206.
- Beaver, W., Eger, C., Ryan, S., & Wolfson, M. 1989. Financial reporting and the structure of bank share prices. *Journal of Accounting Research*, Vol.27, No.2, pp. 157–178.
- Beidleman, C. R. 1973. Income smoothing: The role of management ", *The Accounting Review*, Vol.48, No.4, pp. 653–667.
- Bhat, V. N. 1996. Banks and income smoothing: An empirical analysis. *Applied Financial Economics*, Vol.6, pp. 505–510.
- Black, B. S. 1992. Institutional investors and corporate governance: The case for institutional voice . *Journal of Applied Corporate Finance*, Vol.5, Issue.3, pp. 19–32.
- Burgstahler, D., & Dichev, I. 1997. Earnings management to avoid earnings decreases and losses. *Journal of Accounting and Economics*, Vol.24, Issue.1, pp. 99–126.
- Ceccobelli, G., & Giosi, A. 2019. Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision. *Corporate Governance: Search for the advanced practices* , Feb.28, pp. 193–214.
- Cheng, Q., Warfield, T., & Ye, M. 2011. Equity incentives and earnings management: Evidence from the banking industry. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, Vol.26, No.2, pp. 317–349.

- Collins, J. A., Shackelford, D. A., & Wahlen, J. M. 1995. Bank differences in the coordination of regulatory capital, earnings and taxes. *Journal of Accounting Research*, vol.33, No.2, pp. 263-291.
- Copeland, R. M., & Licasro, R. D., 1968. A note on income smoothing. *The Accounting Review*, Vol.43, No.3, pp. 540-545.
- Cornett, M. M., McNutt, J. J., & Tehranian, H. 2009. Corporate governance and earnings management at large U.S. bank holding companies ", *Journal of Corporate Finance*, Vol.15, No.4, pp. 412-430.
- Dechow, P., & Dichev, I. 2002. The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*, Vol.77, Issue. S-1, pp. 35-59.
- Dechow, P., & Schrand, C. 2010. Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants, and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50, No.2-3, pp. 344-401.
- Dechow, P. M., Sloan, R., & Sweeney, A. 1995. Detecting earnings management. *The Accounting Review*, Vol.70, No.2, p.p. 193-225.
- Desta, T. S., 2017. Consequence of loan loss provisions on earnings management behavior: A study on the best African commercial banks. *S.Afr.J.Bus.Manage*, Vol.48, No.3, p.p. 1-11.
- Dolar, B. 2016. Income smoothing practices of U.S banks around the 2008 financial crisis. *The International Journal of Business and Finance Research*, Vol.10, No.1, pp. 1-11.
- El Sood, H. A. 2012. Loan loss provisioning and income smoothing in US banks Pre and Post the financial crisis. *International Review of Financial Analysis*, Vol.25, pp. 64-72.
- Elleuch, S. H., & Taktak, N. B., 2015. Earnings management and evolution of the banking regulation. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol.5, Issue.2, pp. 150-169.

- Fonseca, A. R., & González, F. 2008. Cross-country determinants of bank income smoothing by managing loan-loss provisions. *Journal of Banking and Finance*, Vol.32, Issue.2, pp. 217–228.
- Gebhardt, W. R., Lee, C. M., & Swaminathan, B. 2001. Towards an implied cost of capital. *Journal of Accounting Research*, Vol.39, Issue.1, pp. 135–176.
- Greenawalt, M. B., & Sinkey J. F., 1988. Bank loan-loss provisions and the income-smoothing hypothesis: An Empirical Analysis, 1976–1984. *Journal of Financial Services Research*, vol.1, pp. 301–318.
- Hasan, I., & Hunter, W. C., 1999. Income-smoothing in the depository institutions: An empirical investigation. *Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, vol.7, pp. 1–16.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. 1999. A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*, Vol.13, No.4, pp. 365–383.
- Healy, P. M. 1985. The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics*, Vol.7, Issue. 1–3, pp. 85–107.
- Jones, J. 1991. Earnings management during import during import relief Investigation. *Journal of Accounting Research*, Vo.29, No.2, p.p. 193–228.
- Kanagaretnam, K., Lobo, G., & Mathieu, R. 2004. Earnings management to reduce earnings variability: Evidence from bank loan loss provisions. *Review of Accounting and Finance*, Vol.3, No.1, pp. 128–148.
- Ma, C. K., 1988. Loan loss reserves and income smoothing: The experience in the U.S. banking industry. *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.15, Issue.4, pp. 487–497.

- Othman, H. B., & Mersni, H. 2014. The use of discretionary loan loss provisions by Islamic banks and conventional banks in the Middle East region. ***Studies in Economics and Finance***, Vol.31, No.1, pp.106-128.
- Ozili, P. K., 2017. Bank earnings smoothing, audit quality and procyclicality in Africa: The case of loan loss provisions. ***Review in Accounting and Finance***, Vol.16, Issue.2, pp. 142-161.
- Peasnell, K. V., Pope, P. F., & Young, S. 2000. Detecting earnings management using cross sectional abnormal accruals models. ***Accounting and Business Research***, Vol.30, No.4, pp.313-326.
- Perez, D., Salas, V., & Saurina, J. 2006. Earnings and capital management in alternative loan loss provision regulatory regimes. ***Working paper 0614, Bank of Spain.***, <https://doi.org/10.1080/09638180802016742>, p.p. 423-445.
- Scheiner, J. 1981. Income smoothing: An analysis in the banking industry. ***Journal of Bank Research***, Vol.12, No.2, p.p. 119-124.
- Wahlen, J. M. 1994. The nature of information in Commercial bank Loan Loss disclosures. ***The Accounting Review***, Vol.69, No.3, pp. 455-78.
- Wetmore, J. L., & Brick, J. R. 1994. Loan loss provisions of commercial banks and adequate disclosure: A note. ***Journal of Economics and Business***, Vol.46, Issue.4, pp. 299-305.